وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان

اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في البنوك باستخدام نموذجي SHEROOD وSPRINGATE

دراسة حالة – البنك الوطني الجزائري BNA في الفترة من (2019-2023)-

من إعداد الطلبة:
بوزيد فوزية
عبابسة اكرام
قسوم فطيمة

تحت إشراف الدكتور:
محمد الأمين مصباحي

لجنة المناقشة

سالمي الدينوري	أستاذ محاضر . أ .	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
محمد الأمين مصباحي	أستاذ محاضر . أ .	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
ليلى خضير	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان

اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في البنوك باستخدام نموذجي SHEROOD وSPRINGATE

دراسة حالة – البنك الوطني الجزائري BNA في الفترة من (2019-2023)-

من إعداد الطلبة:
بوزيد فوزية
عبابسة اكرام
قسوم فطيمة

تحت إشراف الدكتور:
محمد الأمين مصباحي

لجنة المناقشة

سالمي الدينوري	أستاذ محاضر . أ .	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
محمد الأمين مصباحي	أستاذ محاضر . أ .	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
ليلى خضير	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى وأحمده حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال

وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل.

إنه لمن دواعي الاعتراف بالجميل بعد اختتام هذه المذكرة، أن

نتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير وخالص الامتنان للدكتور

"محمد الأمين مصباحي"

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لنا من

نصائح سديدة، والتوجيهات الرشيدة وصبره معنا إلى آخر

المطاف.

كما لا ننسى أن نشكر كل من لجنة المناقشة.

كما أشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى التي الجنة تحت قدميها إلى روحها الطاهرة

أمي رحمها الله واسكنها فسيح جناتها

إلى أبي سندي وعزوتي حفظه الله وأدام عليه الصحة والعافية

إلى رفيق الدرب وسندي في المصاعب

زوجي أنار الله دربه

الي التي يفرح الفؤاد بلقياهم إخوتي وأخواتي كل باسمه.

ولا أنسى الكتكوتين "شهد" و "ماجد"

إلى زميلتي في العمل والتي مدت لي العون في هذه المذكرة

" خليدة زروق"

إلى كل من كان سندا لي في هذه المذكرة من قريب أو بعيد

حتى بالكلمة الطيبة.

الطالبة بوزيد فوزية

الإهداء

قال الله تعالى : (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ....ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ....

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك....

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من علمني النجاح والصبر .....إلى من افتقده في مواجهة الصعاب .....ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه ..... أبي رحمه الله

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها .....من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .....افتقدك منبع الحنان أمي رحمها الله

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق .....ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء...إخوتي ..... أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى تلاميذي حبايب قلبي..... إلى زملائي وزميلاتي .....إلى كتكوت خديجة حبيبة قلبي

أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

الطالبة قسوم فطيمة

الإهداء

إلى غاليتي حفظها الرحمن وأطال في عمرها

....أمي الحبيبة....

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

إلى زوجي ورفيق دربي وخطواتي فكان سندي

في كل خطوة خطيتها في سبيل النجاح والتفوق

إلى فلذات أكبادي أطفالي

... إياد، آدم، وزهرة حياتي صفاء...

الى صديقتي بل رفيقتي وصاحبتي صاحبة المشوار –فوزية–

إلى زميلاتي في العمل اخصهم بالذكر

....كلثوم، نجاة، ونوال...

الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

الطالبة عبابسة اكرام

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II-IV
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
الملخص	
المقدمة	أ-ث
الفصل الأول: اختبارات التنبؤ بالفشل المالي	
تمهيد	5
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي	6
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	6
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي	12
المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي	16
المطلب الأول: ماهية الفشل المالي	16
المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي	23
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	33
المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية	33
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	28
خلاصة	29
الفصل الثاني دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA من الفترة 2019-2023	
تمهيد	41
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	42
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري، مهامه وأهدافه	42
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائريBNA	45
المبحث الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته	47
المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري إحصائيا	47
المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه	49

الفهرس

المبحث الثالث:دراسة الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذجي Sherood وSpringate	51
المطلب الأول: عرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019-2020	51
المطلب الثاني: استخدام نموذجي Sherrod و Springate للتنبؤ بالفشل المالي في بنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019-2023).	52
خلاصة	64
خاتمة	65
المراجع	68
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	يوضح العلاقة التي تربط عناصر الأداء فيما بينها	**7**
2	يوضح الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي	**9**
3	مراحل الفشل المالي	**20**
4	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائريBNA	**45**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	**النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod**	**31**
2	**درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod**	**31**
3	**تطور جانب أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023**	**51**
4	**يبين تطور جانب خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023**	**53**
5	**تطور جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري حلال الفترة 2019-2023**	**54**
6	**يبين تطور النسب المالية لنموذج Springate خلال الفترة 2019-2023**	**57**
7	**نتائج تطبيق نموذج Springatet في البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023**	**59**
8	**تطور النسب المالية لنموذج sherood للفترة2019-2023**	**61**
9	**نتائج تطبيق نموذج Sherood في البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023**	**63**

الملخص

الملخص:

تعد كفاءة أداء النشاط المالي للبنوك الحجر الأساسي لتحقيق أهدافها والمتمثلة في البناء، والنمو والاستمرارية وسوء إدارة هذا النشاط قد يؤدي في نهاية المطاف ،إلى الانحدار المالي الذي يوصف بأنه جرس الإنذار لتغيرات مالية مستقبلية قد تؤدي في النهاية إلى الفشل المالي والإفلاس وإعلان التصفية.

لذا ازداد الاهتمام بوضع نماذج وأساليب تحليلية تساعد في الكشف المبكر عن ظاهرة الفشل التي بدأت بالازدياد في السنوات الأخيرة.

ومن هنا سلطنا الضوء على إبراز دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي ، من خلال تطبيق نموذج Springate و Sherood على البيانات والقوائم المالية من ميزانية وجدول حسابات النتائج ،للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المحصورة بين 2019-2023.

حيث توصلت الدراسة إلى اختلاف النتائج المتحصل عليها في ثلاث سنوات الأولى محل الدراسة (2019-2021) ،بحيث أظهر نموذج Shrrood صعوبة التنبؤ بالفشل المالي حسب قيم (Z) المحصورة $\mathbf{5 \leq Z < 20}$ مما يعني أن حالة البنك ضبابية ، مما يستوجب إجراء دراسة تفصيلية لوضعية ،على عكس نموذج Springate والذي بين وضعية المؤسسة طيلة سنوات الدراسة من خلال قيم (Z) التي كانت أقل من 0.862 والتي تعني أن هذه الأخيرة تمر بمشاكل مالية ومهددة بخطر الفشل والافلاس.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، الفشل المالي، نماذج التنبؤ، Springate ،Sherood.

Abstract :

The efficiency of the financial performance of banks is the cornerstone for achieving their goals of building, growth and continuity. Poor management of this activity may ultimately lead to financial decline, which is described as a warning bell for future financial changes that may eventually lead to financial failure, bankruptcy and liquidation.

Therefore, interest has increased in developing models and analytical methods that help in the early detection of the phenomenon of failure, which has begun to increase in recent years.

From here, we shed light on highlighting the role of financial failure prediction models, through the application of the Springate and Sherood models to the data and financial statements from the budget and income statement table, for the National Bank of Algeria during the period between $2019-2023$.

The study found a difference in the results obtained in the first three years of the study $(2019-2021)$, as the Shrrood model showed the difficulty of predicting financial failure according to the values (Z) confined to $5 \leq Z > 20$, which means that the bank's condition is unclear, which requires a detailed study of the situation, unlike the Springate model, which showed the institution's condition throughout the study years through the values (Z) that were less than 0.862, which means that the latter is experiencing financial problems and is threatened with the risk of failure and bankruptcy.

Keywords: Financial Performance, Financial Failure, Prediction Models, Springate, Sherood

المقدمة

تمهيد:

يعتبر موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وتتبع أهميته من الاهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة، كالمستثمرين والدائنين، والإدارة والجهات الحكومية، ومراجعي الحسابات.

إذ أن الفشل المالي لا يحدث فجأة، وإنما ثمة مظاهر يستدل بها على أن المنشأة يمكن أن تتعرض للفشل المالي، نذكر منها على سبيل المثال: انخفاض الأرباح الموزعة أو عدم إجراء توزيعات للأرباح، التأخر عن سداد أقساط القروض، عدم نشر الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية لمدة ثلاث سنوات متتالية.

كما تختلف درجة الفشل من مؤسسة إلى أخرى حسب الأسباب المؤدية إليه داخلية تخص المؤسسة أو عوامل خارجية غير متحكم فيها ،تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في فشل المؤسسة وخروجها من الميدان الاقتصادي.

كما تعد البنوك كغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تتعرض للفشل ،فهي من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تشكل بنية أساسية مهمة في تطوير الاقتصاد ،حيث أن هذا التطور مرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إذ أن البنك أثناء فترة حياته يحاول بشكل مستمر تفادي جميع أنواع المخاطر وخاصة الفشل المالي، تبعا لما قد ينجر عنه من أضرار قد تؤدي إلى انخفاض قيمته ووضعه في السوق.

لذا أصبح التنبؤ بالفشل المالي ضرورة حتمية على الشركات والبنوك، لتفادي الوقوع في مشاكل العسر والتعثر والفشل والإفلاس، نظرا لإعطائه نظرة أولية عن الوضع المالي للبنوك في المستقبل، لذلك تم الاعتماد على أساليب كمية ونوعية والتحليل المالي للكشف عن الفشل ومعالجته في مراحله المبكرة، ومن بين الأساليب الكمية النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي ،ومن بينها نموذج Sherrod ونموذج Springate.

1- الإشكالية :

على ضوء ما سبق وقصد الإحاطة بالموضوع تم صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعالية إستخدام نموذجي Sherrod و Springate لاختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري BNA للفترة مابين 2019 و 2023 ؟

2- الأسئلة الفرعية :

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، وبغية الوصول إلى تحليل وفهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي إمكانية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات عند استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي ؟
- هل تتنبأ لنا النماذج المستخدمة احتمالية تعرض البنك عينة الدراسة لخطر الفشل المالي ؟
- ما مدى دقة نموذجي Sherood و Springate على التنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري BNA ؟
- هل توجد فروقات في نتائج النموذجين المستخدمين في التنبؤ بالفشل المالي عند تطبيقهما على البنك الوطني الجزائري BNA ؟

3- فرضيات الدراسة :

بناءا على التساؤلات المطروحة وقصد الإجابة عليها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي أكثر دقة وفعالية في الكشف المبكر عن الفشل المالي.
- الإعتماد على نماذج حديثة، وتبني تقنيات جديدة للتنبؤ بالإفلاس، يجنب البنك من الوقوع في فشل مالي، ويضمن إستمرارية نشاطه .
- نموذجي Sherood و Springate يتسمان بالدقة العالية على التنبؤ بالوضعية المالية في البنك الوطني الجزائري BNA .
- لا توجد فروقات في نتائج النموذجين المستخدمين في التنبؤ بالفشل المالي عند تطبيقهما على البنك الوطني الجزائري BNA .

4- أسباب إختيار الموضوع :

تتمثل أسباب ودوافع إختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي :

- توافق الموضوع مع طبيعة الاختصاص .
- الرغبة في معرفة متى يتم اكتشاف الفشل المالي في البنوك ،وكيف تتم مواجهته والحد منه.
- التطرق إلى كيفية تطبيق المؤشرات المالية على مستوى البنوك للتنبؤ بالفشل المالي.
- الأهمية البالغة التي اكتسبتها نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات لنجاعتها في التنبؤ بالخطر قبل وقوعه.

5- أهداف الدراسة :

إن المبتغى من إنجاز هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي هو صياغة مجموعة من الأهداف أبرزها :

- فهم معنى الفشل المالي في المؤسسات ،والتعرف على أسبابه ومراحل حدوثه ،والتنبؤ بمخاطر الإفلاس.
- تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في البنوك ،وإظهار مدى قدرتها في تحديد الوضعية المالية للبنك.
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه النماذج الكمية في التنبؤ بظاهرة الفشل المالي قبل وقوعه.
- دراسة توقع احتمال الفشل أو النجاح المالي للبنك واكتشاف مدى مطابقة النماذج المقترحة.

6- أهمية الدراسة :

تنحصر أهمية الدراسة في فهم وتحليل ظاهرة الفشل المالي التي أصبحت شائعة وسائدة في البنوك، مما أدى إلى عدم إمكانية هذه الأخيرة من الاستمرار لكثرة الأسباب المؤدية إلى فشلها. ولمعالجة هذه الظاهرة كان لابد من استخدام أهم النماذج، وتفسير النتائج التي توصلت إليها هذه النماذج والتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، واتخاذ الإجراءات الضرورية، والحفاظ على استقرار الوضع المالي السليم للبنك.

7- منهج الدراسة :

اعتمادا على طبيعة المشكلة المطروحة، وقصد تحقيق أهداف الدراسة، ولشمل مختلف جوانب الموضوع قمنا بإتباع المنهجين الوصفي والتحليلي كالتالي :

الجانب النظري: استندنا في هذا الجانب على المنهج الوصفي من أجل وصف ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ به باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، بالإضافة إلى فهم وتوضيح أهم البيانات لاستخلاص النتائج منها.

الجانب التطبيقي: استعنا في هذا الجانب بالمنهج التحليلي بغية دراسة وتحليل القوائم المالية للبنك، ولإسقاط الدراسة النظرية على الواقع الملموس بناءا على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة مابين 2019 إلى 2023 .

8- حدود الدراسة :

تمثلت في حدود زمنية وأخرى مكانية كما يلي:

الحدود الزمنية: اقتصرت على بيانات متعلقة بالفترة الزمنية من 2019 إلى غاية 2023.

الحدود المكانية: انحصر ميدان الدراسة في البنك الوطني الجزائري BNA.

9- هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام بمحتوى البحث قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين: فصل أول نظري، وفصل ثاني تطبيقي.

الفصل الأول : يتحدث عن الشق النظري الذي كان بعنوان اختبارات التنبؤ بالفشل المالي، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار المفاهيمي للأداء المالي، أما المبحث الثاني التنبؤ بالفشل المالي ،في حين المبحث الثالث الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : احتوى الجانب التطبيقي وكان تحت عنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA من الفترة 2019 إلى 2023، وهو بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول تقديم البنك الوطني الجزائري، والمبحث الثاني إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته، أما المبحث الثالث فتضمن دراسة الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام نموذجي Sherood و Springate للفترة من 2019 إلى 2023.

الفصل الأول

اختبارات التنبؤ بالفشل المالي

تمهيد:

يكتسي الأداء المالي للمؤسسات والبنوك أهمية كبرى، بحيث أخد اهتمام الباحثين ولحد الساعة البحث لا يزال فيه قائم، ونظرا لعلاقة الأداء بالفشل المالي الذي يمكن أن يواجه دورة الحياة في المؤسسة، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي، والتنبؤ بالفشل وأهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك للإحاطة أكثر بموضوع الدراسة وضبط متغيراتها .

وبناءا على ما سبق ذكره سنعالج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث وهي على النحو التالي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي.**
- **المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

أولا:تعريف الأداء:

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع منشئات الأعمال بشكل عام، ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء[1].

كما يعتبر مفهوم الأداء أحد تلك المفاهيم التي لم يتم تعريفها بعد بشكل موحد وشامل، حيث تعتبر كلمة الأداء من أهم المصطلحات الجذابة التي تحمل نكهة العمل وطاقته كما تحمل الهدف المنشود وتجدر الإشارة إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية (to perform) والتي تعني مهمة أو تأدية عمل.

وإذا تطرقنا إلى تعريف الأداء في البنوك، فإنه يعبر عن الاعتماد على أفضل السبل الممكنة والأكثر فعالية لتحقيق الكفاءة، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها أو التي يتوقعها،كما يمكن أن يتضمن تقييم أداء البنك مجالات مثل الربحية، وإدارة المخاطر، والكفاءة التشغيلية[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء،بأنه مستوى فعالية ودرجة كفاءة الشركة أو البنك لتحقيق أهدافها من خلال الموارد المتاحة وترشيد التكاليف والنفقات، للوصول إلى النتائج المرجوة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ والفشل)**، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2000، ص 81.

[2] خليل غربي، **دور المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2023 ،ص 90.

والشكل الموالي يوضح العلاقة التي تربط عناصر الأداء فيما بينها:

الشكل رقم (1-1) يوضح العلاقة التي تربط عناصر الأداء فيما بينها

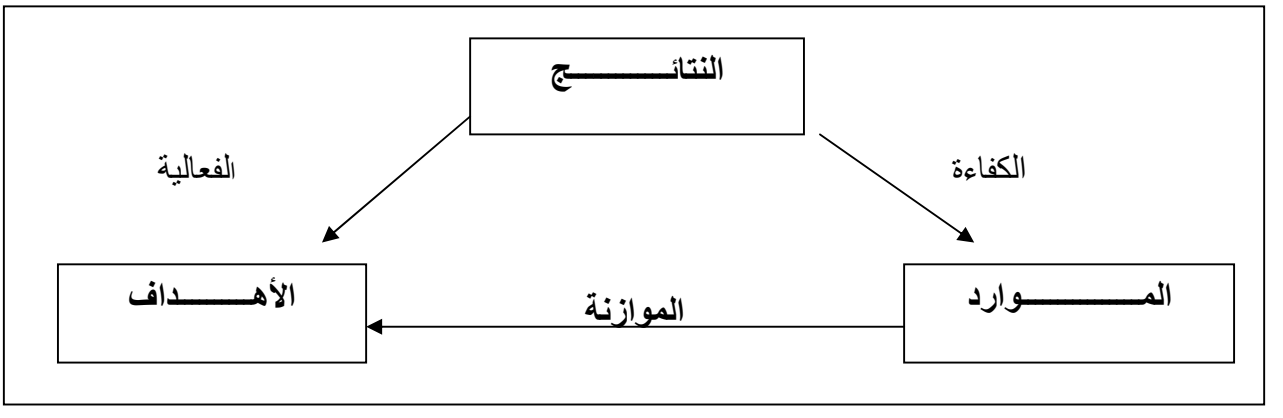

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية** دار المحمدية العامة الجزائر، د س، ص13.

ومن خلال تطرقنا إلى مفهوم الأداء فإن عملية تقييم الأداء تعد شكلا من أشكال الرقابة حيث ترتكز على تحليل النتائج التي تتوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال من خلال استخدام الموارد المتاحة وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.

ثانيا:مفهوم الأداء المالي:

تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف، وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها لذا توجب عليها تقييم أداءها، وخاصة الأداء المالي باعتباره همزة وصل للإدارة من خلال المعلومات والمفاهيم التي تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية، وسد الثغرات والمعوقات التي تظهر مستقبلا ،وعليه يمكن تعريف الأداء المالي على أنه:

المفهوم الضيق لأداء الشركات ،حيث يرتكز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات ،حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

كما يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم، وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات، وتحقيقهم لنسب مالية معينة.

كما يمكن تعريفه على أنه تشخيص الوضع المالي للشركة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للشركة ومعدل نمو الأرباح.

كما يوضح الشكل الموالي (الشكل رقم 1-2) الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي، انطلاقا من المعايير التي على أساسها يتم قياس وتشخيص الأداء من خلال سياسات والمعايير المحاسبية، والتي ترجع أساسا لتحليل المالي ليستفيد من نتائج هذا القياس من مستخدمي المعلومات داخل وخارج الشركة.[1]

[1] -سليم عماري ، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ورقلة، 2015، ص27.

الشكل (1-2) يوضح الإطار العام لعملية تقييم الأداء المالي

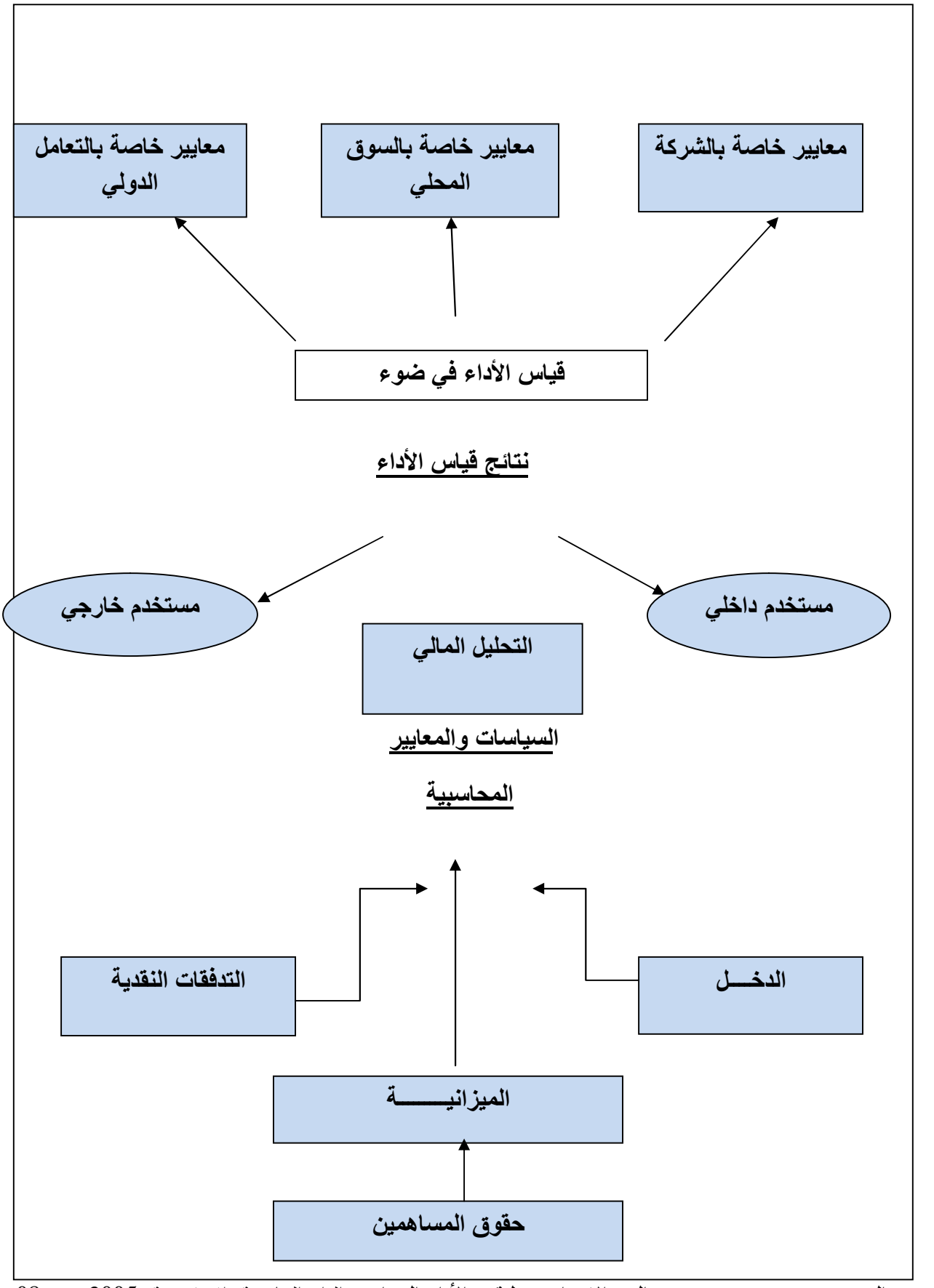

المصدر: محمد محمود يوسف ، **البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن** ،الدار الجامعية، الاسكندرية ،2005 ،ص 08.

كما يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث يرتكز على استخدام نسب بسيطة بالإستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أن تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت[1].

كما يعرف الأداء المالي في البنوك، على أنه الاستفادة من القرارات والاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لتحقيق الأهداف المالية .

وعرف على أنه الحكم على فعالية القرارات المالية من حيث تأثيرها على المركز وقدرت البنك المالية وتقييم مستوى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية ومركز البنك التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للأداء المستقبلي في البنك.[2]

ثالثا:أهمية الأداء المالي:

[1] جرودي رندة، **على أثر مخاطر السوق الأداء المالي للمصارف وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل**، دراسة قياسية 2008-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص.136

[2] لار برهان صابر وزكي حسين قادر ، **تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة في إقليم كردستان**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 18 العدد 59: ،2022 ، ص472.

يبرز الأداء المالي في تحديد قدرة الشركة أو البنك على إدارة أمواله، والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواء كان على صعيد المساهمين في تنمية اقتصاد البلد أو في تحقيق الأرباح والنمو، وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للبنك وكفاءة الإدارة وسياسة التوظيف للأموال والقدرة على المواءمة بين أهدافه وبما يضمن أداء البنك بكفاءة، وتجنبه تحقيق الخسارة أو المنافسة الحقيقة سواء المحلية أو الأجنبية المحتملة[1].

حيث يمكن أن نقسم أهمية الأداء المالي إلى قسمين:

القسم الأول: الشكل العام والذي يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زاويا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

القسم الثاني: الشكل الخاص والذي يهدف إلى متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقيم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية،وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية[2]:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.

[1] خليل غربي ،مرجع سابق ص 93

[2] – محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن 2010، ص ص 46،48.

المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي.

أولا:مفهوم تقييم الأداء المالي:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية.[1]

لذا يعرف على أنه تقديم حكم Jugement ذي قيمة Valeur حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية (إدارة المؤسسة ومدى إشباع المنافع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) .

أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سالفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[2].

ويعرف على أنه قياس للنتائج المحققة،أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للشركة، وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالشركة[3].

كما يعرف تقييم الأداء المالي بالبنك على أنه الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة به (كسياسة السيولة والودائع .....وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي للبنك[4].

فهو يعني قياس مدى كفاءة المصارف والبنوك، في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، بواسطة (نسب، مبالغ .....) ومقدار العوائد المتحصل عليها، والتكاليف التي أنجزت على الاستثمار في الأصول المختلفة[5].

---

[1] –حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق ،ص 85

[2] – عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مقال منشور في مجلة الباحث العدد 04، 2006، ص41.

[3] – السعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

[4] – خليل غربي ، مرجع سابق 96.

[5] – ماجي عبد المجيد، **تفعيل الأداء المالي لأنشطة المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019، ص 95.

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء مفهوم لتقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة ومدى نجاح المؤسسة ،من خلال مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات ومعايير مالية ومحاسبية محددة مسبقا، بغرض معرفة كفاءة المؤسسة بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، ووضع خطط فعالة للأداء المستقبلي.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:

نظرا للتوسع الكبير لأنشطة الشركات واستقطابها للعديد من المتعاملين، واستخدامها للوسائل الاستثمارية مما يؤدي بها إلى تقييم أداء تلك الوسائل فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن متخذي القرار وأصحاب الإدارة من رقابة الأداء، لكن بعد تحليلها وصياغتها في شكل مؤشرات ونسب مالية ذات دلالة يمكن أن تساعد في تحديد سمات ومتغيرات الأداء.

كما أن هناك العديد من الجهات تحتاج إلى التحليل المالي وهذا مابين أهمية تقييم الأداء المالي والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. عملية تقييم الأداء تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للشركة.
2. عملية تقييم تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه.
3. عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه[1].
4. تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
5. تقوم على ترشيد الطاقة البشرية في الشركة مستقبلا، إبراز العناصر الغير منتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.
6. تساعد مديري الأقسام في اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم[2].
7. معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء (من المهم معرفة مدى تلبية صيغ الاستثمار لاحتياجات العملاء، فإذا كانت الصيغة تلبي تلك الاحتياجات فعلى البنك التوسع

[1] – سليم عماري ،مرجع سابق ،ص 30.

[2] – جليلة بن خروف ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات Canghaz**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر ،2009، ص 73.

في تقديمها، وإذا كانت الصيغة لا تلبي تلك الاحتياجات فعلى البنك عدم التوسع في تقديمها)[1].

ثالثا:أهداف تقييم الأداء المالي:

يهدف تقويم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة،حيث الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية،بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.

ويعرفه البعض الآخر بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرت المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية[2].

ويمكن حصر أهم أهداف عملية تقييم الأداء في النقاط التالية:

1. معرفة مستوى إنجاز الشركة للوظائف المكلفة بأدائها، مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
2. الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل مجابهتها مستقبلا.
3. تحديد مسؤولية كل مركز،أو قسم في الشركة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل من أقسام العملية الإنتاجية ،وتحديد إنجازاتها سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام اتجاه رفع مستوى أداء الشركة.
4. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
5. تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداء بالمشروع ثم الصناعة وصولا للتقييم الشامل.

[1] – خليل غربي ، مرجع سابق ، ص 98.

[2] – عبد الغني دادن ،مرجع سابق ، ص 41.

6. تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية، البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.
7. تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل.
8. تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الشركات[1].

[1] – سليم عماري ، مرجع سابق ، ص 30،31.

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

المطلب الأول: ماهية الفشل المالي

أولا: مفهوم الفشل المالي

يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على الخبرة، وحكم المحلل، حيث يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم.

وفي كثير من الحالات تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة أخرى ،كارتفاع نسب الربحية وانخفاض نسب السيولة بمعنى أن التحليل المالي لم يعطي الصورة الحقيقة للشركة في الوقت التي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إعسارا أو فشل مالي قد يحدث[1].

لذا تعتبر ظاهرة الفشل المالي من الظواهر الخطرة التي يمكن أن تتعرض وتمر بها منشئات الأعمال[2].

فتعني كلمة الفشل في اللغة العربية الإخفاق وعدم تحقيق الأهداف المحددة مقدما، ويشير فشل الشركات ماليا إلى عدم قدرت الشركة على الإيفاء بالتزاماتها أو النجاح في بيع منتجاتها أو تقديم خدمتها والحصول على عائد مناسب[3].

كما يرى البعض الفشل المالي بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية وهناك من يرى بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة ،بينما يرى فريق آخر بأنه التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات، وفريق آخر يعرف الفشل المالي هو جميع التعريفات السابقة فجميعها تؤكد على عدم مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها.

ويذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، وتم الاستناد في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كلتيهما وهما نقص

---

[1] – فهمي مصطفى الشيخ ،**التحليل المالي SME Financial Inc**،رام الله ، فلسطين ،الطبعة الأولى ،2008 ،ص 76 .

[2] –حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق ، ص 271.

[3] –عباس علوان، شريف المرشدي ،**استعمال نموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف الخاصة في العراق** –بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة جامعة بابل ،2018 ،ص 256.

عوائد الأسهم أو توقفها وتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها، أما الفشل المالي يعني أحد الأمرين أو كيلهما وإما التوقف كلية عن سداد الالتزامات،والإفلاس وتوقف النشاط .

وهناك ثلاث أنواع من الفشل المالي تصيب المؤسسة وهي:

- **الفشل الاقتصادي:**تحدد مضمون هذا النوع من الفشل عندما تعجز عوائد الشركة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، أو بمعنى آخر أنه يعني قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس مال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.
- **الفشل القانوني:** قد يتخذ اتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في عدم كفاية السيولة ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع ،وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي.
- **الفشل الإداري:** هو عدم كفاية الجهاز الإداري للشركة،مما يؤدي الى تحقيق نتائج أعمال سلبية تسهم في تدهور نشاطها وأرباحها، بالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها ، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية وفشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل،ومن ثم عدم القدرة على التكيف والملائمة مع البيئة الخارجية،وتعديل الخطط لما يطرأ من أحداث غير متوقعة[1].

ثانيا: مفاهيم مشابهة للفشل المالي:

1- التعثر المالي هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة تعاني من الاضطرابات المالية كعدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة بسبب خطأ في التسيير أو ظروف اقتصادية صعبة[2].

كما يعرف هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير[3].

---

[1] – نعيمة برودي ، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ (حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة 2013-2019)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،2020،ص 99 .

[2] – حمزة محمود الزبيدي ،**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني الوراق للنشر والتوزيع** ،عمان ، الأردن ، 2002 ،ص 273.

[3] –عمار أكرم عمر الطويل ، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**،،مذكرة ماجستير ،الجامعة الإسلامية، غزة ،2008،ص 55.

2- **العسر المالي:** هي الحالة عندما تصبح المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الآجل نظرا لقلة السيولة، أي أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزامات عند حلول تواريخ الاستحقاق لكن من الممكن أن تكون لديها سيولة في أوقات أخرى، أي أن يكون صافي أصول المؤسسة موجب بمعنى إجمالي أصولها يفوق إجمالي خصومها ومن هنا يمكن التغلب على هذه المشكلة دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس حيث يمكن للمؤسسة أن تبيع بعض أصولها لتسديد التزاماتها.

3- **الإعسار المالي:** وفي هذه الحالة تكون المؤسسة تعاني من مصاعب مالية كبيرة تؤثر على التزاماتها ليس فقط القصيرة الآجل مثل العسر المالي، بل أيضا الطويلة الآجل أي عدم قدرة المؤسسة على تسديد مستحقاتها ليس عند حلول أجل الاستحقاق بل أيضا في أي وقت آخر لأن صافي أصول المؤسسة أصبح سالبا وذلك راجع لانخفاض الحد في رأس مال المؤسسة بسبب تسجيل نتيجة سالبة متراكمة، أي أن التزامات المؤسسة أكبر من أصولها[1].

ثالثا: أسباب الفشل المالي تنقسم أسباب الفشل إلى قسمين:

1- أسباب الفشل الخارجي:

- التقدم التكنولوجي.
- الركود الاقتصادي.
- رفع قيود ومحددات على الصناعة.
- تغيير أسعار الفائدة.
- قلة تشجيع الاستثمار والتسهيلات الحكومية.

2- أسباب الفشل الداخلي:

- عدم فهم السوق كفاية من حيث العوامل الخارجية.
- سوء الإدارة المالية وضعف الهيكل التمويلي والهيكل الاستثماري.
- ضعف القرارات الإستراتيجية تفشل الشركات بالإضافة إلى عدم إدراك أهداف المؤسسة

[1] – بوطبة صبرينة، **محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2021 ،ص 4

- والتوسع غير المنطقي من حيث المنتجات والأسواق الجديدة.
- الطمع والجشع والرغبة في زيادة السلطة والنفوذ والحرص على زيادة النمو غير المستدام.
- الاستحواذ غير المبرر وسوء التوسع المفرط بحيث يكون في كثير من الأحيان تكلفة الاستحواذ أكبر من العائد.
- مصالح الإدارة العليا والمزايا المتعلقة بها وشعور الإدارة بالرضا على أداء المؤسسة دون التدقيق على الإدارة التنفيذية بشكل كافي .
- قصور الرقابة الداخلية يظهر بالعادة في الهياكل التنظيمية المعقدة وسوء إدارة المخاطر يؤدي إلى وجود ثغرات في أنظمة المعلومات .
- مجالس إدارة غير فعالة وعدم حيادية في مواقفها وأرائها.[1]

رابعا:مراحل الفشل المالي:

من المعلوم أن المؤسسات أو الشركات لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود إختلالات ستؤدي إلى الفشل في حال لم يتم اكتشافها والتخطيط لتجنبها أو حتى التقليل من حدتها، لهذا فإن الحكم على المؤسسة بالفشل يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها ومن تم تصفيتها أو إعطائها فرصة ثانية عن طريق إجراء التسوية القضائية[2].

ويمكن تلخيص مراحل الفشل من خلال الشكل التالي:

[1]– هاشم أحمد الرفاعي، **التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ،قسم المحاسبة والتمويل كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط ،2017،ص ص 21،20.

[2] – مصطفى طويطي، **دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس،2014،ص 20.

الشكل رقم (1-3) :مراحل الفشل المالي

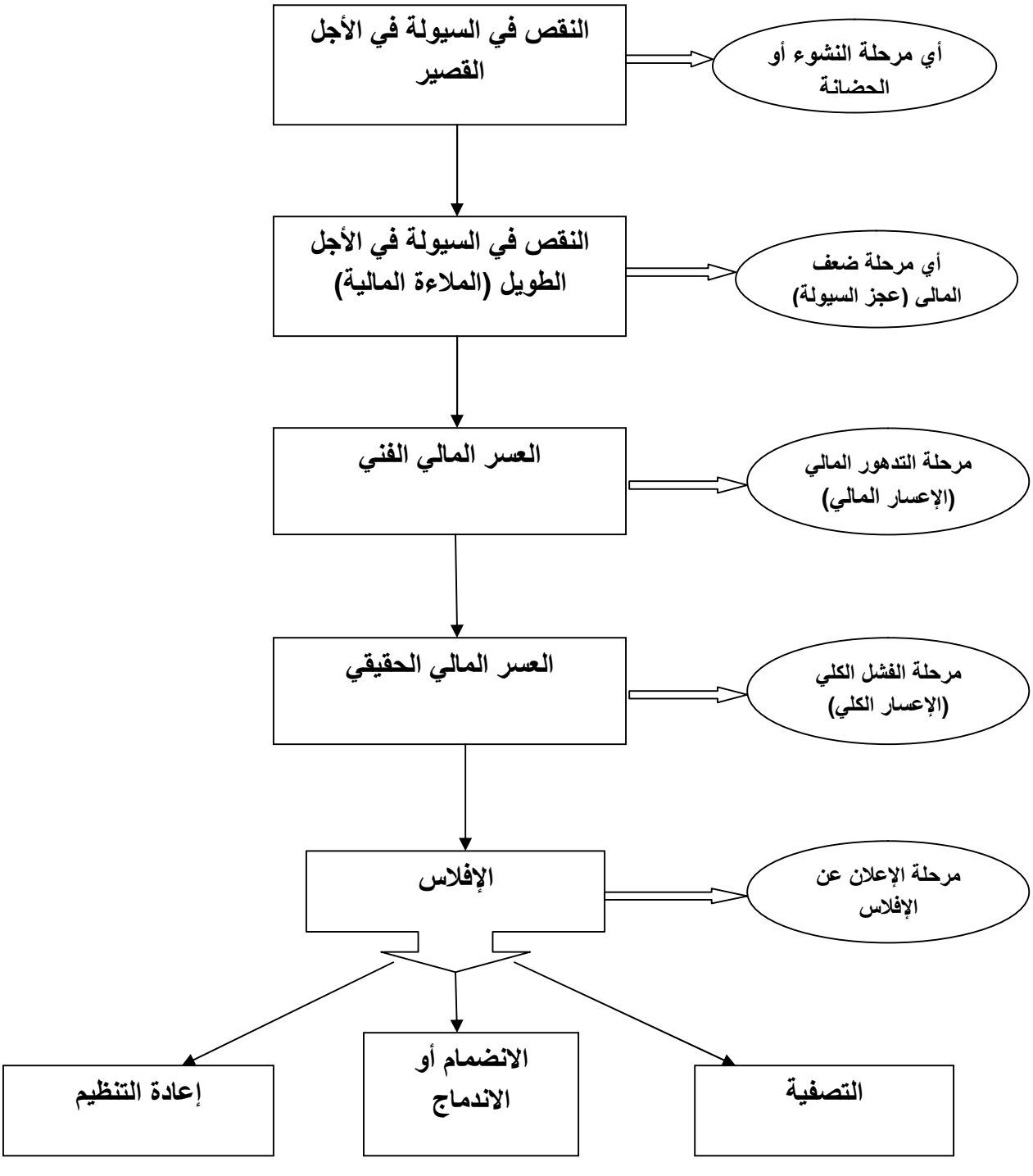

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على المرجع محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، محمود إبراهيم نور، أنس علي قضاه، **الإدارة المالية المعاصرة**،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص371.

ومن خلال الشكل يمكن شرح المراحل كتالي:

1 – مرحلة الحضانة (النشوء): وهي تسمى أيضا مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية منها:

- النقص في الطلب على منتجات المشروع.
- ضعف كفاءة طرق أساليب الإنتاج.
- الزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل
- انخفاض معدل دوران الأصول.
- إقرار توسعات استثمارية دون توافر رأس المال العامل الكافي لمواجهتها.
- انعدام التسهيلات البنكية الكافية .

2 –مرحلة الضعف المالي(عجز مالي):وهي مرحلة التدفق النقدي المنخفض وترتبط بعدم قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية ، وتكون في حاجة ماسة للنقدية وذلك على الرغم من امتلاكها لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماتها الاجمالية تجاه الغير ،والتي تعكس جانب الخصوم من ميزانياتها، بالإضافة إلى إمكانية تحقيقها لمعدل مقبول الربحية،حيث تكمن المشكلة خلال هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق[1].

3 – مرحلة التدهور المالي(الإعسار المالي): عرف **M.j.gordan** الإعسار المالي على أنه "الانخفاض في القوة الإرادية للشركة الذي سيحدث في نقطة ما".

حيث أنه في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها على الحصول على الأموال اللازمة والضرورية، إلا أنه يمكن معالجة التدهور المالي من خلال:

- إصدار أسهم وسندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله.
- إجراء تعديل في السياسات المالية للشركة.

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم الشركات تنجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب.

[1] – شاكر نبيل عبد السلام، **الفشل المالي للمشروعات**، دار القاهرة للنشر والتوزيع الإلكتروني لكتب العربية، الطبعة الأولى ،2006، ص17.

4 – مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي): تظهر في هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة ونذكر منها:

- اعتماد الشركة أو البنك على الاقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة.
- الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها.
- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية وعدم قرة الشركة على المنافسة.

لذا تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة ،حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر الكلي والمحقق غير مجدية.

5 – مرحلة إعلان الإفلاس: في هذه المرحلة لا تستطيع الشركة دفع ديونها حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي إعلان إفلاسها والقيام بتصفيتها[1].

خامسا:مظاهر الفشل المالي ويمكن حصر أهم مظاهر الفشل المالي في عدة نقاط هي[2]:

- تدني الربحية لفترات متتالية.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل مع ارتفاع حجم الديون.
- ضعف كفاءة العنصر البشري المالية والإدارية.
- التأخر في إعداد الحسابات الختامية.
- ضعف مستوى الإفصاح والشفافية.
- انخفاض التدفقات النقدية الداخلية.
- تكرار طلب تأجيل دفع المستحقات.
- طلب تسهيلات مالية غير مبررة.
- انخفاض معدلات تحصيل الديون، وارتفاع نسبة الديون المعدومة.
- التغيير المتكرر في إدارة المنظمة.

[1] –سليم عماري ،مرجع سابق ،ص ص 42،43.

[2] – محمد فرج الصفراني آخرون ،**إمكانية استخدام نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة 2014– 2017**، ،مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)،العدد16، 2020، ص 3.

المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي

أولا:مفهوم التنبؤ بالفشل :

يعتمد استمرار الوحدة الاقتصادية في المدى البعيد على وجود الطلب على سلعها أو خدماتها واستمرارها وإن الطلب على تلك السلع أو الخدمات يرتبط بالمستوى العام للنشاط الاقتصادي وعليه ينبغي وضع تخطيط سابق لكل أنشطة الإدارة، وينبغي توقع كل القرارات التي من الممكن أن تتحدها الإدارة في ضوء التنبؤات المستقبلية المتعلقة بهذا النشاط.

فالتنبؤ هو حجر الأساس التي تستند عليه عمليات اتخاذ القرار والتخطيط فهو توقع وتقدير لأحداث مستقبلية في ظل ظروف غير مؤكدة، ولهذا فهو ضروري لأغراض التخطيط.

ويعرف التنبؤ بالشكل عام بأنه "عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي[1].

كما يعرف بأنه محاولة التنبؤ بوضع الشركة مستقبليا من خلال قوائمها المالية ومعرفة مدى إمكانية استمراريتها والأخطار المحتملة التي تواجهها، وتكون عملية التنبؤ حجر الأساس التي تستند عليه في عمليات اتخاذ القرار والتخطيط،بحيث يتم من خلاله تقدير الاحتياجات المالية لإتمام العمليات التشغيلية.

فهو عملية حسابية لتقدير التغيرات المستقبلية المحتملة من خلال دراسة النسب المالية التي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية[2].

[1] – لنا عبد الرضا عباس ، **مدى إمكانية مساهمة معدل النمو المستدام في التنبؤ بالفشل المالي للوحدات** –بحث تطبيقي لعينة من الوحدات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الممتدة بين عامين 2009–2010، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر الوطني الثالث ،2018 ،ص 460 .

[2] – عمار أكرم عمر الطويل ، مرجع سابق ،ص 24.

ثانيا:أساليب التنبؤ المالي :

تنقسم أساليب التنبؤ المالي بحسب وجود أو درجة الوثوق بالبيانات المستخدمة في عملية التنبؤ إلى أساليب نوعية وأخرى كمية :

1- **الأساليب النوعية للتنبؤ المالي** عندما تتزعزع الثقة في البيانات التي يستند إليها التنبؤ،أو تنعدم هذه البيانات بالمطلق تستخدم المنظمة الأساليب النوعية، والتي تهدف بالأساس إلى تقييم السياسات المتبعة من قبل إدارة المنظمة، حيث يعتمد هذا النوع من الأساليب على المختصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات للاستقصاء آراءهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية.

2- **الأساليب الكمية للتنبؤ المالي:**على عكس الأساليب النوعية، فالأساليب الكمية للتنبؤ المالي تستخدم عند وجود بيانات تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، فأسلوب السلاسل الزمنية يعني بتقدير عنصر تابع بمعلومية آخر مستقل عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن،أما أسلوب النسبة المئوية للمبيعات وأسلوب تحليل الانحدار فيتيحا للمنظمة معرفة الوضع المالي لفترة لاحقة،أسلوب تحليل التعادل هو الأخر يستخدم لمعرفة حجم الإنتاج الذي عنده لا تحقق المنظمة ربحا ولا تتكبد خسارة وأيضا يستخدم لمعرفة مستوى الأرباح في ظل مستوى معين من الإنتاج .

وهناك أساليب خاصة بتقدير قرب أو بعد المنظمة من الفشل المالي تسمى نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تعتمد بالأساس على مؤشرات مستخرجة من التقارير المالية للمنظمة وهذه الأخيرة محل دراستنا.[1].

ثالثا: أهمية التنبؤ بالفشل المالي: تنبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام العديد من الجهات بها، إذ يمثل أهمية للجهات الآتية:

1- المستثمرون: من الأوائل الذين يهتمون بموضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة المالية هو المستثمر وذلك من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة.

[1] – محمد فرج الصفراني وآخرون ، مرجع سابق ،ص 3.

2- الدائنون أو المقرضون: وذلك من تقييم نجاح المؤسسات المالية التي يقومون بإقراضها من أجل الاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منحها.

3- الإدارة: فتهتم بموضوع التنبؤ بالفشل من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لانقاد المؤسسة في الوقت المناسب .

4- الجهات الحكومية: لتتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.

5- مراجعو الحسابات: ينبع اهتمامهم أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات المالية.[1]

رابعا:نماذج التنبؤ بالفشل المالي :

إن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الوحدات الاقتصادية الغافلة عن حقيقة وضعها المالي،حيث إذا ما حل الفشل المالي بإحدى الوحدات الاقتصادية فإنه يقودها تدرجيا إلى نقطة النهاية،أي إشهار إفلاسها والقضاء على حياتها، ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود وسيلة للحد والوقاية من الخطر الذي يهدد بقاء الوحدات الاقتصادية.

لذا فإن التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا الايجابية للمؤسسات عندما يقومون بعملية التنبؤ المناسب.

وعليه بذلت جهود حثيثة من قبل الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي ويمكن أن نبين أهم النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي[2]:

1-نموذج ALTMAN(Z-Score)

لقد جرى تعريف مفهوم (Z) وتحديد عدد النقاط في العام 1968 من قبل أستاذ العلوم المالية (Edward Altman)،باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية .حيث قام الباحث باستخدام عينة

[1] أثير عباس عبادي ، رياض مزهر عبد الله ،**اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي sherrod-Springata دراسة تطبيقية مصرف بغداد** ، مجلة المنصور، العدد 36، العراق ،2022،ص 25.

[2] أثير عباس عبادي ،رياض مزهر عبد الله ،مرجع سبق ذكره ص 25،26.

صغيرة مؤلفة من (66) شركة صناعية مدرجة في السوق المالي ،(33) شركة فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول (تم استثناء الشركات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي) ، وللتأكد من دقة تصنيف الشركات باستخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis) بدقة بلغت في العام الأول 94% و97% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت إلى 72%و94 %للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي .

وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار (22) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة من (1964-1965) ،تم تصنيفها إلى خمس فئات وهي: السيولة، والربحية، والرفع المالي،والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل والنشاط ووقع الاختيار على أفضل خمسة نسب للتنبؤ بالفشل المالي ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z= 1.2\ أ_1 + 1.4\ أ_2 + 3.3\ أ_3 + 0.6\ أ_4 + 0.999\ أ_5$$

حيث أن

$أ_1$= رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

$أ_2$= الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة .

$أ_3$= الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.

$أ_4$= القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات .

$أ_5$ = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة،بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي.

وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

- فئة الشركات القادرة على الاستمرار،إذا كانت قيمة (Z) فيها (2.99) وأكبر.
- فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها، إذا كانت قيمة (1.81).
- فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، عندما تكون (Z) أكبر من (1.81) ، وأقل من (2.99). ويطلق عليها المنطقة الرمادية.

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على الشركات غير المدرجة في السوق المالي،لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين (يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم) .

لذلك قام (Altmam) في عام 1977 بتطوير نموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للشركات في القطاع الخاص،وذلك بإجراء الدراسة على عينة من(53) شركة فاشلة و(58) شركة ناجحة خلال الفترة (1969-1975)،إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التميزي التربيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية. وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية،كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز ،حسب الصيغة التالية:

$$Z = 0.717\ أ_1 + 0.847\ أ_2 + 3.107\ أ_3 + 0.420\ أ_4 + 0.998\ أ_5$$

حيث أن :

أ1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

أ2 = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة .

أ3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.

أ4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

أ5 = صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

إذا (Z) برصيد (2.9) وأكبر، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس أما إذا كانت القيمة (1.23) وأقل فإن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس[1].

خضع هذا النموذج إلى الكثير من الدراسات التطبيقية وفي المقابل ووجهت له بعض الانتقادات والتي أهمها:

- يطبق النموذج فقط على الشركات المساهمة العاملة في قطاع الصناعة.

[1] – فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 81،85

- عدم إمكانية تطبيق النموذج على الشركات غير المدرجة في السوق المالي لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين.
- يعطي النموذج أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول وهذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.

2 - نموذج G.Springate

وهذا النموذج محل دراستنا حيث قام الباحث الكندي في عام GordnSpringate1978 بتطوير نموذج للتنبؤ بمخاطر إفلاس الشركات العاملة في السوق الكندي حيث اتبع نفس الاجراءات التي اعتمدها ألتمان في تقدير نموذجه مستخدما التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات Multivariateanalysis للمفاضلة بين المؤشرات المالية المكونة للنموذج،فقد اعتمد علي عينة الشركات حجمها 40 شركة نصفها مفلسة وأخرى ناجحة قرينة حيث تم تحليل 19 نسبة مالية ليتوصل إلى نموذج يتكون من أربعة نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بخطر الافلاس. فحصل على النتائج التالية:

$$0.66R_3 + 0.4R_4Z = 1.03R_1 + 3.07R_2 +$$

حيث تمثل:

R_1: رأس المال العامل / مجموع الأصول.

R_2: الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

R_3: صافي الربح قبل الضرائب / الموجودات المتداولة.

R_4: المبيعات / مجموع الأصول.

فإذا كان تقدير Z في النموذج أقل من 0.862 فإن الشركة تعاني من مخاطر إفلاس،والعكس إذا خرجت النتيجة عن تلك القيمة.

ولاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين (20) شركة ناجحة و(20) شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها.

وكلما ارتفعت قيمة (Z) فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة،أما إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث (Botheras) في عام 1979 بتطبيق النموذج على (50) شركة صغيرة ومتوسطة الحجم (متوسط مجموع أصولها 2.5 مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88%، كما قام (Sands) في عام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) شركة كبيرة ومتوسط مجموع أصولها (63.4) مليون دولار، ووصلت النتيجة إلى 83.3%.

3-نموذج Zmijewski 1984

قام **M.Zmijewski** بدراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي مكونة من (40) شركة مفلسة و(800) شركة صناعية غير مفلسة،واعتمد في نموذجه على ثلاثة نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة من 1972 إلى غاية 1978، والمتمثلة في العائد على مجموع الأصول،نسبة المديونية وكذا نسبة التداول، حيث تهدف إلى قياس أداء الشركة، القوى،الرفع والسيولة وقد استخدم نموذج تحليل بروبيت (ProbitAnalysis) ،لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حسب الصيغة التالية:

$$F= -4.803 - 3.599R_1 + 5.406R_2 - 0.1R_3$$

حيث أن :

F : القيمة المقدرة للنموذج .

R_1: معدل العائد على مجموع الأصول .

R_2 : نسبة المديونية.

R_3: نسبة التداول.

إن تطبيق هذا النموذج يحتاج إلى خطوة إضافية مقارنة مع النموذج المقدم من طرف Altman والمتمثلة في ترجيح المتغيرات المستقلة بالوزن 1.8138 لتصبح الصياغة المعدلة وفق العلاقة وفق التالية :

$$F_{adjusted} = -8.7117-6.5279R_1+9.8054R_2+0.1814R_3 F_{adjusted}= (1.8138).F$$

وبعد احتساب ($F_{adjusted}$)يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة التالية :

$$P_{F\ adjusted} = 1/(1+e^{-Fadusted})$$

حيث تمثل

$P_{Fadjustd}$: احتمال افلاس الشركة.

$F_{adjusted}$: القيمة التقديرية المعدلة.

فإن النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة تقع بين (0−1)، ويكون تفسير الاحتمالات مبني على أساس 50% لفشل الشركة،أي بعبارة أخرى إذا كان احتمال الإفلاس (0.5) أو أكثر ،فإن الشركة مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها[1].

4−نموذج Kida

قدم العالم **Kida** هذا النموذج عام 1981 ،ويعد الباحثون النموذج من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي ،إن لم يكن أهمها على الاطلاق، وأكثرها شيوعا واستخداما.

يعتمد النموذج على خمس نسب مالية وتقسم نتيجته إلى منطقتين:إما الناتج الذي يمثل قيمة (Z) رقما موجبا،والذي يشير إلى ابتعاد الشركة عن الفشل المالي في المدى القريب،أما إذا كانت النتيجة قيمة سالبة دل ذلك على أن الشركة على مقربة من الفشل المالي، بحيث يأخذ النموذج الصيغة الآتية :

$$Z= 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن:

X_1: صافي الدخل إجمالي الأصول (نسبة الربحية)

X_2: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات(نسبة الرفع)

X_3: إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الالتزامات المتداولة (نسبة السيولة)

X_4: الإيرادات / إجمالي الأصول (نسبة النشاط)

X_5: النقدية / إجمالي الأصول(نسبة السيولة)

كما وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس نسبة وصلت 90% قبل سنة من وقوعه.

5−نموذج شيروود1987 Sherrod

يعتبر هذا النموذج محل دراستنا ويستخدم في تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية، فضلا عن دوره في إمكانية التنبؤ باستمرارية الوحدات الاقتصادية من عدمه (وهذا ما

[1] – مصطفى طويطي ، مرجع سابق ، ص 55،56.

يعرف بالتنبؤ بالفشل المالي)، ومعرفة ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تستطيع أن تستمر بعملها في المستقبل أم لا، وتكتب معادلة النموذج وفق الصيغة التالية:

$$Z= 17X_1 + 9X_2 + 2.5X_3 +20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

اذ يعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية وكل نسبة لها وزن نسبي (الجدول 1 والجدول 2) وقد جاءت النسب على النحو الآتي:

جدول رقم 1 : النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrod

المتغيرات	النســـــــــــبة	نوعـــها	وزنها النسبي
X_1	صافي رأس المال العامل /اجمالي الموجودات	مؤشر السيولة	17
X_2	الموجودات السائلة /اجمالي الموجودات	+مؤشر سيولة	9
X_3	حقوق المساهمين /اجمالي الموجدات	مؤشر ملاءة أو الرفع	3.5
X_4	صافي الربح قبل الضريبة /اجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
X_5	اجمالي الموجدات /اجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو الرفع	1.2
X_6	حقوق المساهمين/ الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو الرفع	0.1

المصدر:أثير عباس عبادي، رياض مزهر عبد الله ، مرجع سابق ، ص 26.

جدول رقم 2: درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة حسبSherrod	قيمةZ الفاصلة
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	**25≤Z**
الثانية	احتمال قليل لتعرض لمشاكل الإفلاس	**25 Z>≥20**
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	**20 Z>≥5**
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	**5 Z>≥ 5-**
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	**<Z5-**

المصدر:أثير عباس عبادي، رياض مزهر عبد الله ، مرجع سابق ، ص 27.

من خلال نموذج Sherrod يمكن ملاحظة ما يأتي:

1- ان الوزن الأكبر للنسب المكونة للنموذج هو للنسب التي تختبر قدرة الزبون على السداد وهي نسب الربحية والسيولة ونسب الملاءة أو الرفع المالي،وذلك لان الغرض الأساسي للنموذج تحليل الائتمان.

2- ان مؤشر الجودة او نوعية المستخدم في تصنيف الوحدات الاقتصادية أو تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي للمخاطر، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة القرض أو قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومن ثم انخفاض المخاطر والعكس بالعكس[1].

[1] – أثير عباس عبادي ، رياض مزهر عبد الله ، ص 27.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات في معظم الدول العالمية المتقدمة والنامية على السواء موضوع الفشل المالي وطرق التنبؤ به، حيث حاولت العديد من تلك الدراسات ابتكار النماذج الملائمة للتنبؤ بإفلاس أو فشل المالي في البنوك، وسوف يتم في هذا المبحث استعراض بعض منها .

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية

أولا: الدراسات العربية

1. دراسة سليم عماري

سليم عماري، تحت عنوان "دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل للشركات،دراسة تطبيقية عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

حاول من خلال هذا البحث إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف المبكر عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركات، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار مد قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا في محاولة بناء نموذج ذي قدرة على التمييز والتنبؤ.

ولغرض تحقيق أهداف البحث قمنا بدراسة عينة مكونة من16 شركة فاشلة، و16شركة سليمة، تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الفترة من سنة 2009إلى سنة 2012، باستخدام طريقة التحليل التمييزي وخمس عشرة نسبة مالية تسمح بها انطلاقا من القوائم المالية لهذه الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن نسبتين من أصل خمس عشرة نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة، وتمثلت في كل من نسبة العائد على الأصول، ونسبة دوران رأس المال.

2- دراسة بوطبة صبرينة

بوطبة صبرينة، تحت عنوان "محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية والمحاسبة، جامعة الجزائر (03)،الجزائر 2021.

هدفت الدراسة إلي تحديد مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج كونان ووهولدر ونموذج شيرود للتنبؤ بفشل المؤسسات الصناعية وذلك لإعطاء إنذار مبكر عن احتمال الفشل،ولتحقيق أهداف الدراسة أجريت مقارنة بين النماذج السالفة الذكر علي عينة من المؤسسات الصناعية وهذا بالاعتماد على البيانات المالية للسنوات الأربع السابقة لحدوث الفشل، توصلت نتائج الدراسة إلي مايلي:

نموذج ألتمان هو الأفضل في التنبؤ بفشل المؤسسات خلال أربع سنوات السابقة لحدوث الفشل بقدرة تنبؤية بلغت 100 % مقارنة بنموذج شرود الذي بلغت قدرته التنبؤية 91.66%ونموذج كونان وهولدر 49.99%

3- دراسة عباس عبادي ورياض مزهر عبد الله:

أثير عباس عبادي، رياض مزهر عبد الله،تحت عنوان "اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي،sherrod springate "،مجلة المنصور / العدد (36)، (2022)

تعد كفاءة أداء النشاط المالي للمصارف حجر الزاوية في تحقيق أهدافها والمتمثل بالبقاء والنمو والاستمرارية وسوء إدارة هذا النشاط، قد يؤدي بالنهاية إلى ما يعرف بالانحدار المالي والذي يوصف بأنه جرس الإنذار لتغيرات مالية مستقبلية قد تؤدي في النهاية إلى الفشل المالي وإعلان التصفية . يمارس النشاط المالي دورا مهما في العملية الإدارية، إذ يسهم بدور فعال في توفير المعلومات المطلوبة لمتخذي القرارات مهما كانت مستوياتهم الإدارية ونوع القرار المتخذ، فضلا عن ذلك فهو يقدم معلومات تساعد في القيام بعمليات التنبؤ المختلفة ومنها التنبؤ بالفشل المالي، والتي تعد لغرض مساعدة المصارف في تحقيق هدف البقاء والنمو الاستمرارية وإيجاد الحلول المناسبة لأي معضلة مالي قد تواجهها، لذا يجب معرفة أسباب الانحدار المالي كي تتجاوز الوقوع في الفشل المالي.

وبناءا على ما تقدم فإن البحث الحالي توجه إلى فهم وتحليل المتغيرات المالية الكفيلة بتقييم (مصر فبغداد)عينة البحث ومدى تعرضه للفشل المالي من خلال معرفة ودراسة الوضع المالي لسنوات عدة للتنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار في تقديم

خدماتها وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة بالنماذج (Sherrod) (springate)

4-دراسة نعيمة برودي:

نعيمة برودي، تحت عنوان "دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة 2013 -2019 " مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،المجلد 04 (العدد 02)، 2020.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى المقارنة بين نماذج التنبؤ الثلاثة التالية (ألتمان، شيرود، وكيدا) ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج كل نموذج في حدوث التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لشركة الخزف السعودي، ولهذا الغرض تم القيام بدراسة تحليلية لشركة من خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2019.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها أن شركة الخزف السعودي تواجه خطر الفشل المالي وذلك من خلال النتائج المتقاربة للنماذج الثلاثة والتي بينت نقاط الضعف والخلل من الشركة،حيث أن الشركة تواجه عدة مشاكل نظرا لضعف أدائها المالي خاصة بسبب نقص السيولة ،وقلة الأرباح،وعليه يجب على الشركة أخذ التدابير اللازمة والعمل على تحسين وضعيتها المالية قبل الوقوع في حالة الإفلاس.

5- دراسة مسعود علي محمد عرفة والدكتور مصطفى الشارف:

د.مسعود علي محمد عرفة، د.مصطفى الشارف مبارك الجطري، تحت عنوان "استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة :دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية"،مجلة البحوث الأكاديمية(العلوم التطبيقية)، العدد19 ، يوليو2021.

هدفت الدراسة لاختيار نماذج كمية تستخدم في التنبؤ بالفشل المالي وذلك في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية .

بعد تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة توصل الباحثان لمجموعة من النتائج علّ أهمها: أن النماذج الكمية وهي نموذج Altman ونموذج Kida تمكنا من وتطابق نتائجهما بخصوص،التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، في حين فشل نموذج Sherrod في ذلك.

على ضوء النتائج المتحصل عليها يوصي الباحثان المصارف التجارية الليبية الخاصة باعتماد تطبيق نماذج الفشل المالي بشكل دوري ومستمر كونها تعزز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات المالية عن نتائج الأعمال.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. الدراسة الأولى :

Garaibeh and others (2012) بعنوان :

A Study of the accuracy of bankruptcy prediction models "Altman ShirataOhison Zmijewsky

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق من إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على شركات التصنيع الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة امتدت من 2005 إلى2012، حيت تم تطبيق Altman و Kida على عينة مكونة من 19 شركة ناجحة،و19 شركة فاشلة وقد أظهرت نتائج إمكانية اعتماد كلا النموذجين للتنبؤ بفشل الشركات في السوق الأردني،إلا أن النموذجين لم يعطيا نتائج متطابقة على الرغم من تطبيقهما في البيانات والفترة نفسها، إذا أظهرت نموذج Altman تفوقا في دقة التنبؤ على نموذج Kida، وأوصى الباحث بضرورة استخدام نموذج Altman رغم دقته مقارنة مع النماذج الأخرى الغير مالية التي تعكس البيئة التشغيلية للشركة .

2. الدراسة الثانية :

دراسة 2016, Muhammad , Babela بعنوان:

Bussiness Failure Prediction Using Sherrod and KidaModels ;Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange.

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بالفشل المالي للمصاريف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2014) وذلك باستخدام نموذجي Sherrod وKida للتنبؤ بالفشل المالي.كما هدفت إلى تحديد الاختلافات بين النموذجين في حال وجودها،وقد أظهرت نتائج نموذج

Sherrod أن المصاريف المدروسة كانت ناجحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها ،وبالرغم من وجود احتمال ضعيف جدا لتعرض عدد قليل جدا منها لمخاطر الفشل المالي.

وقد كانت نتائج نموذج Kida مختلفة تماما عن نتائج نموذج Sherrod حيث تبين أن الوضع المالي للمصارف عينة الدراسة سيء جدا وبالتالي من المحتمل أن تواجه مخاطر الفشل المالي، إلا أن بياناتها المالية تشير إلى أنها في وضع جيد، حيث أن خصومها أقل من أصولها وهي لا تزال تعمل وتحقق أرباح وبتالي فإن نموذج Kida لا يمكن أن يتنبأ بدقة بالفشل المالي.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
الدراسات باللغة العربية **1- دراسة سليم عماري**	- أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية – أما الدراسة الحالية أجريت في بنك تجاري BNA - هذه الدراسة استخدمت 16 شركة فاشلة، و16شركة سليمة - الدراسة الحالية استخدمت نموذجي (sherrodو springate)	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي
2- دراسة بوطبة صبرينة	- هذه الدراسة أجريت على مؤسسات اقتصادية (شركات صناعية) أما الدراسة الحالية أجريت في البنك التجاري BNA - هذه الدراسة استخدمت أربعة نماذج (نموذج ألتمان ونموذج كونان و وهولدر ونموذج شيرود) أما الدراسة الحالية استخدمت نموذجين (sherrodو springate)	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي(ألتمان ,كونان ,وهولدر ,شيرود ,سيرينغ)
3- دراسة أثير عباس عبادي, رياض مزهر عبد الله	- هذه الدراسة استخدمت على بنك بغداد أما الدراسة الحالية أجريت في البنك التجاري BNA	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي متغيرين(sherrodو springate) - كلاهما استخدمت نفس متغيرين في الدراسة(sherrodو springate)
4- دراسة نعيمة برودي	- أجريت هذه الدراسة على شركة الخزف السعودي أما الدراسة الحالية أجريت في البنك التجاري BNA - هذه الدراسة استخدمت ثلاثة نماذج(نموذج ألتمان ونموذج كيدا و ونموذج شيرود) أما الدراسة الحالية استخدمت نموذجين	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي بنماذج (sherrodو springate و ألتمان و كيدا)

	(springateو sherrod)	
5- دراسة د.مسعود علي محمد عرفة, د.مصطفى الشارف مبارك الجطري	- أجريت هذه الدراسة في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية أما الدراسة الحالية أجريت في البنك التجاري BNA - هذه الدراسة استخدمت ثلاثة نماذج (نموذج Altman ونموذج Kida ونموذج sherrod) أما الدراسة الحالية استخدمت نموذجين (springateو sherrod)	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي (springateو sherrod و ألتمان و كيدا)
الدراسات باللغة الأجنبية 1- دراسة Garaibeh and others	- هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق من إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على شركات التصنيع الأردنية المدرجة في بورصة أما الدراسة الحالية أجريت في البنك التجاري BNA - هذه الدراسة استخدمت ثلاثة نماذج (نموذج Altman ونموذج Kida ونموذج sherrod) أما الدراسة الحالية استخدمت نموذجين (springateو sherrod)	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي نماذج (springateو sherrod و ألتمان و كيدا)
2- دراسة **Babela, Muhammad**	- هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق من إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أما الدراسة الحالية أجريت في البنك التجاري BNA	- كلاهما يدرس مشكل التنبؤ بالفشل المالي - كلاهما يهدف إلى معرفة القدرة التنبؤية للنماذج التنبؤ بالفشل المالي بنماذج (springateو sherrod وكيدا)

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن للفشل المالي عدة مصطلحات مشابهة له كالتعثر والعسر والإفلاس، إلا أن جميعها يعبر عن حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع التزاماتها والوفاء بديونها، أي أن المؤسسة التي تعاني الفشل المالي ليست معرضة بالضرورة للتوقف والتصفية، فهذا الأخير يمر بعد مراحل قبل إعلان المؤسسة إفلاسها، ما يوضح إمكانية التنبؤ به قبل حدوثة، من خلال التعرف على أهم هذه الأعراض والاعتماد عليها كمؤشر للقيام بالتنبؤ.

أدى كل هذا للبحث عن أساليب حديثة تساعد المنشآت في إيجاد حلول لتصحيح مسارها، فتوصل الباحثون إلى صياغة العديد من النماذج التي لها قدرة عالية على التنبؤ بفشل المؤسسة بالاعتماد على أهم النسب والمؤشرات المالية، من أبرز هذه النماذج نموذج Kida ، Shrat ، Sherrod ، Altman ، Beaver وغيرها من النماذج التي تساهم في تحقيق استقرار وإستمرارية المنشآت.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

من الفترة 2019-202

تمهيد:

من خلال المفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول ، اخترنا القيام بدراسة الوضعية المالية لبنك الوطني الجزائري من خلال القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية المكونة من الأصول والخصوم ، وجدول حسابات النتائج ، وتطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وتجسيدها في أرض الواقع.

وعليه قمنا بقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كتالي:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذجي Sherood وSpringate

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الجزائري الوطني من أهم البنوك على المستوى الوطني ما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق الى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها .

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري، مهامه واهدافه

اولا: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم" Société par actions " ، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966 بالجزائر العاصمة.

وقد توسع البنك كثيرا واتسعت فروعه، حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/12/01، وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض، وتم التعديل في هذا القانون وكان آخر تعديل بتاريخ 12 أفريل 1993 وهو التعديل رقم 08-93، وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك كما أن البنك""BNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع Banque des " dépôts "، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به " البنك الوطني الجزائري" والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو "ب.و.ج" وباللغة الفرنسية" Banque Nationale d'Algérie " وباختصار"BNA" ، وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل، الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم.

وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.

ويقدر رأس مال البنك حاليا ب 150 مليار دينار جزائري، وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط" Conseil Nationale de Planification " ، ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000 سهم مقسمة على النحو التالي[1]:

- السلع التجهيزية: 350 سهم." Biens d'équipements' "
- الصناعات النصف غذائية: 350 سهم." Des Industries Semi Alimentation "
- الغذائية الصناعات سهم: 200"Des Industries Agro Alimentation".
- الصناعات المختلفة: 100 سهم " Industries Des diverses "

ثانيا: مهام البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يقوم بمهام متعددة أهمها[2]:

- ❖ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو الى اجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات وتتم عمليات الإقراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين .
- ❖ استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطين domiciliation، والتحصيلvirement ، أو رسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- ❖ يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات، وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- ❖ يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب المؤسسات المالية أو لحساب الدولة.
- ❖ توزيع رؤوس الأموال الأفراد ومراقبة استعماله.
- ❖ اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق جيدة لعمليات التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين .

[11] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

ثالثا: أهداف البنك الوطني الجزائري

يسعى البنك من خلال خدماته المتعددة والكثيرة للوصول الى اهداف معينة مسطرة من قبل إطاراته لتلبية تلك الغايات ومن بين تلك الأهداف نذكر ما يلي :

- ✓ إحداث تنمية اقتصادية.
- ✓ تنويع العمليات البنكية.
- ✓ افتتاح المزيد من الوكالات عبر مختلف الولايات .
- ✓ مواكبة التطور عن طريق تبني تقنيات جديدة او مستحدثة.
- ✓ احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري[1]BNA

الشكل رقم (04)

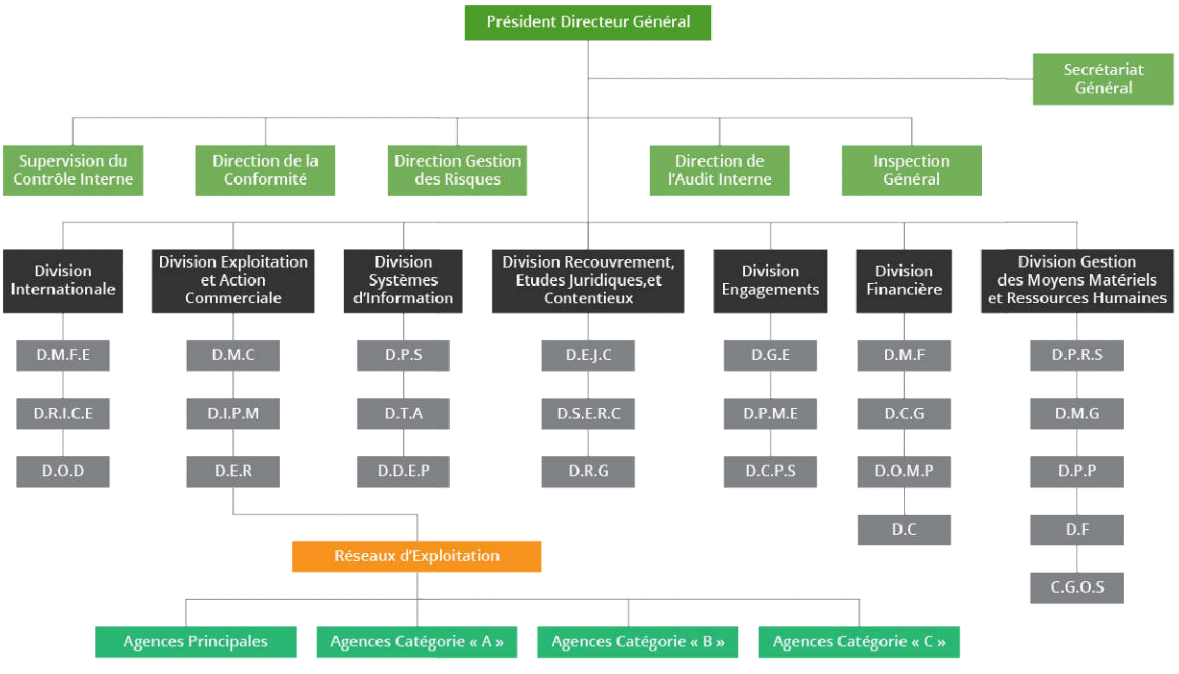

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

الهياكل التابعة للقسم الدولي

DMFE:مديرية التحركات المالية مع الخارج

DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

DOD : مديرية العمليات المستندية

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري

DER: مديرية تأطير الشبكات

DMC: مديرية التسويق والاتصال

DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

DDEP:مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

DTA: مديرية التكنولوجيات و الهندسة

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

DPS:مديرية الإنتاج والخدمات

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

DGE:مديرية المؤسسات الكبرى

DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DCPS:مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم المالية

DC: مديرية المحاسبة

DOMP:مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

DCG: مديرية مراقبة التسيير

DMF: مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية

DMG: مديرية الوسائل العامة.

الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

DPP: مديرية المحافظة على التراث

DSERC: مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض

DEJC:مديرية الدراسات القانونية والمنازعات

DRG: مديرية تحصيل الضمانات

DF: مديرية التكوين

CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المبحث الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري بالإضافة الى أهم الخدمات التي يقدمها الى زبائنه .

المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري إحصائيا

يمكن أن نلخص البنك الوطني الجزائري بالأرقام من خلال التطرق الى النتائج المالية والتجارية لهذا البنك إلى غاية 08 ماي 2025[1] .

- 21 مديرية جهوية
- 227 وكالة
- 6,211 موظف
- 99 شباك آلي
- 180 موزع آلي
- 473,427 بطاقة بنكية
- 2,835,000 حساب للزبائن
- 106,231 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد
- 7,656 جهاز دفع إلكتروني
- 70 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني
- 13 وكالة مخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية
- 36 وكالة رقمية
- 107 شباك إسلامي
- 34,428 عدد المنخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس

النتائج المالية:

- المنتج البنكي الصافي: 84651 مليون دج .
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 60180 مليون دج
- ناتج الاستغلال: 56986 مليون دج

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

- الناتج الصافي: 59206 مليون دج

النتائج التجارية :

- الميزانية الإجمالية: 5641639 مليون دج.
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1866679مليون دج
- وظائف الزبائن:
- 1604714 مليون دج.
- جاري القروض العقارية: أكثر من 132398 مليار دج.
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 179182مليون دج

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي[1]:

1. **الخدمات المقدمة للأفراد** : وتضم ما يلي :

- ❖ خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
- ❖ خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- ❖ الخدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحبCIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت(24 /24سا)، و(7 /7أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.
- ❖ خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.
- ❖ خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائر أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون .
- ❖ تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويلا لعقارات كسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.
- ❖ تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.
- ❖ خدمة كراء صناديق .

ويواصل البنك الوطني الجزائر بتطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة و الممتلكات

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

2. **الخدمات المقدمة للمؤسسات: وتتمثل في:**

خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات .

- ❖ خدمات المساعدة :وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات
- ❖ خدمات الادخار والتوظيف.
- ❖ التمويلات: وتضم:

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير) .
- *تمويل الاستثمارات:التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة).
- تمويل السيارات : وتشمل تمويل السيارات النفعية.

3. **خدمات على مستوى دولي وتشمل:**

- ❖ تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير).
- ❖ ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذجي Sherood وSpringate

بعد قيامنا بتقديم البنك الوطني الجزائري ننتقل في هذا المبحث إلى دراسة الوضعية المالية للبنك محل الدراسة للفترة بين 2019 إلى 2023، وهذا من خلال عرض مختلف القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وحساب مؤشرات التنبؤ باستخدام النماذج الكمية.

المطلب الأول :عرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019-2020

قبل التطرق للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة يتوجب علينا أولا عرض أهم القوائم المالية الخاصة بها،والتي تمكننا من معرفة وضعها المالي، لذا سنقوم بعرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة من 2019-2023.

أولا : تطور الميزانية المالية جانب الأصول

عرض جانب الأصول من الميزانية المالية من 2019 إلى 2023 :

الجدول (03) يبين تطور جانب أصول ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023

الوحدة: (بآلاف الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الصندوق ،البنك المركزي ،الخزينة العمومية ،مركز الصكوك البريدية	431,208,241	204,207,936	331,762,148	383,040,980	262,300,332
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	256	248	246	236	222
أصول مالية جاهزة للبيع	406,162,203	413,426،493	431,719,493	709,277,646	1,117,940،595
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	419,512,117	523،239،376	612,819,121	571,602,223	592,448,142
سلفيات وحقوق على الزبائن	2,044,508,426	2,117,718,812	1,438,578,088	1,624,279,615	1,805,305,216
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14,043,819	14,043،820	1,510,752,061	1,881,080,287	1,885,812,038

الضرائب الحالية – الأصول	12,854,579	8,428,662	4,821,590	21,442,306	7,147,435
الضرائب المؤجلة–أصول	751,736	1,008,872	1,523,706	3,752,467	1,714,330
أصول أخرى	56,972,992	47،818,018	66،935,395	328,410,898	317,874,136
حسابات التسوية	55،562،832	55,834,995	45,824,597	63,490,346	52,537,535
إشتركات في الفروع ،المؤسسات المشتركة والشركاء	27,620,374	31,488,186	31,237,590	31,282,550	37,603,085
عقارات استثمارية	–	–	–	–	–
الأصول الثابتة المادية	22,698,704	22,961,112	23,209,792	23,850،482	25,419,988
الأصول الثابتة غير المادية	86,689	94,342	69,655	128،584	207,439
فارق الحيازة	–	–	–	–	–
إجمالي الأصول	3,491,982,968	3,440,270,872	4,481,253,482	5,641,638,620	6,106,310,493

المصدر:التقارير المالية لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019–2023) الملحق رقم (1–2–3)

نلاحظ من الجدول رقم (3) الذي يبين تطور جانب الأصول من الميزانية المالية للبنك للفترة من (2019–2023) ،حيث أن أصول البنك شهدت ارتفاعا وزيادة مستمرة طوال فترة الدراسة،وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول المتداولة وخاصة القيم الجاهزة ،باستثناء سنة 2020 شهد تدبدبا مقارنة بسنة 2019 نظرا لجائحة كرونا.

ثانيا: تطور الميزانية المالية جانب الخصوم

عرض جانب الخصوم من الميزانية المالية لبنك الوطني الجزائري للفترة من 2019-2023

الجدول رقم (04): يبين تطور جانب خصوم ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023

الوحدة: (بآلاف الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
البنك المركزي	-	50,000,000	761,489,186	947,095,896	947,095,896
ديون تجاه الهيئات المالية	454,327,409	564,645,009	700,002,151	950,924,340	890,607,702
ديون اتجاه الزبائن	2,103,524,686	1,901,513,860	2,022,287,511	2,456,667,304	2,940,934,639
ديون ممثلة بورقة مالية	22,641,228	28,606,720	33,390,930	38,715,114	45,408,253
الضرائب الجارية -خصوم	9,365,385	5,357,323	17,047,559	10	-
الضرائب المؤجلة -خصوم	537,603	537,553	537,790	546,530	544,178
خصوم أخرى	139,136,132	109,956,773	132,959,651	384,239,265	348,315,918
حسابات التسوية	103,619,975	101,736,450	100,213,097	125,893,131	160,174,351
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	32,089,934	33,705,906	44,044,595	44,868,592	35,490,117
إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمارات	-	-	-	-	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	119,836,510	117,796,216	82,106,618	67,702,423	77,287,269
ديون تابعة	207,485,319	205,672,488	206,684,712	207,776,142	208,273,944
رأس المال	150,000,000	150,000,000	150,000,000	150,000,000	150,000,000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	-	-	-
الاحتياطات	114,406,150	123,470,345	142,221,150	173,935,878	208,142,344
فارق التقييم	(3876986)	4,4040,218	12,436,597	19,950,323	29,541,044

فارق إعادة التقييم	14,122,289	14,117,206	14,117,206	14,117,206	14,117,206
(+/-) ترحيل من جديد	5,703,139	5,703,139	15,024250	-	-
(+/-) نتيجة السنة المالية	19,064,195	23,047,665	46,690,479	59,206,466	50,377,632
مجموع الخصوم	3,491,982,986	3,440,270,872	4,481,253,482	5,641,638,620	6,106,310,493

المصدر: التقارير المالية لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019-2023) الملحق رقم (1-2-3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) تطور جانب الخصوم من الميزانية المالية للبنك خلال الفترة (2019-2023) ،أن مجموع الخصوم في ارتفاع من سنة إلى أخرى ، حيث سجلت الزيادة في الديون قصيرة الأجل وهذا راجع إلى ارتفاع ديون اتجاه الهيئات المالية ،وديون اتجاه الزبائن.باستثناء سنة 2020 مقارنة ب2019 فإنها سجلت انخفاض في الخصوم وهذا راجع إلى جائحة كرونا.

ثالثا :تطور جدول حسابات النتائج

عرض جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019-2023)

الجدول رقم (5): تطور جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري حلال الفترة 2019-2023

الوحدة: (بآلاف الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
+فوائد ونواتج مماثلة	139,568,406	134,401,409	146,275,080	168,235,218	212,358,029
-فوائد وأعباء مماثلة	-48,691,575	-53,050,438	-55,882,189	-88,714,746	-114,370,794
+عمولات(نواتج)	2,153,578	2,241,709	2,373,492	2,723,304	3,448,636
-عمولات(أعباء)	-16,502	-26,690	-56,268	-33,353	-112,978
+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	1	1	-2	-7	-14
+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	723,344	723,344	1,523,098	2,082,869	3,100,192

+نواتج النشاطات الأخرى	339,396	339,369	384,198	358,091	422,931
-رسوم الأنشطة الأخرى	-	-	-	-	-
صافي الدخل المصرفي	94,076,648	94,076,648	94،617,409	84,651,376	104,846,003
-أعباء استغلال عامة	-21,756,434	-21,756,434	-22,778,789	-22,871,198	-26,567.074
-مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-1,529,067	-1,529,067	-1,543,960	-1,600,292	-1,674,016
الناتج الإجمالي للاستغلال	70,791,147	70,791,147	70,294,660	60,179,886	76,604,913
-مخصصات المؤونات ،خسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاسترداد	-87,266,344	-87,266,344	-64,516,626	-34,297,499	-64,925,297
+استرجاعاتالمؤونات ،خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	44,844,566	44,844,566	52,166,617	31,104,067	40,733,811
ناتجالاستغلال	28,369,379	28,369,379	57,944,651	56,986,454	52,413,427
+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-	-	-	-
+العناصر الغير العادية (نواتج)	-	-	-	-	-
-العناصر الغير عادية (أعباء)	-	-	-	-	-
ناتج قبل الضريبة	28,369,379	28,369,379	57,944,651	56,986,454	52,413,427
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-9,305,185	-9,305,185	-11,254,172	2,202,012	-2,035,795
الناتج الصافي للسنة المالية	19,064,194	19,064,194	46,690,479	59,206,466	50,377,632

المصدر: التقارير المالية لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019-2023)الملحق(1-2-3)

من خلال الجدول رقم (5) الذي يبين تطور جدول حسابات النتائج لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من (2019–2023) نستخلص ما يلي:

- ✓ **صافي الدخل المصرفي:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن صافي الدخل المصرفي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ،وهذا راجع لزيادة في قيمة الفوائد والعلاوات أي الإيرادات وانخفاض في قيمة العمولات والأعباء. إلا في سنة 2022 شهد انخفاض مقارنة بالسنوات الأخرى نظرا لزيادة الأعباء.
- ✓ **الناتج الإجمالي للاستغلال:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج، أن الناتج الإجمالي للاستغلال ينمو بنفس النمط ، حيث شهد ارتفاعا مستمرا خلال السنوات المدروسة إلا سنة 2022.
- ✓ **ناتج الاستغلال** :نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج ،أن ناتج الاستغلال متساوي في سنة 2019 و2020 وهذا راجع لتساوي الناتج الإجمالي للاستغلال وهذا التساوي كذلك راجع لجائحة كرونا، ثم رجع وارتفع في 2021 وهذه الزيادة نظرا لانخفاض مخصصات المؤونات والمستحقات الغير قابلة للاسترداد، ثم عاد وانخفض في سنة 2022 و2023.
- ✓ **الناتج قبل الضريبة:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن هناك زيادة من سنة 2019 إلى سنة 2021، ثم تراجع وانخفض في سنتي 2022 و2023 وهذا راجع لانخفاض ناتج الاستغلال.
- ✓ **الناتج الصافي:** نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج، ارتفاع في الناتج الصافي من سنة2019 إلى سنة 2022 ، ثم انخفض في سنة 2023 وهذا راجع إلى زيادة الضرائب.

المطلب الثاني: استخدام نموذجي Sherrod و Springate للتنبؤ بالفشل المالي في بنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019-2023).

أولا : تطبيق نموذج Springate على مؤسسة البنك الوطني الجزائري لفترة 2019-2023

لغرض معرفة مدى ملائمة النموذج لهذه المؤسسة ومدى قدرته على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة في مراحله المبكرة ،سيتم الاعتماد على معادلة النموذج التالية:

$$Z= 1.03R_1 +3.07R_2 + 0.66R_3 + 0.4R_4$$

حيث تمثل:

R_1: رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

R_2: الربح قبل الفوائد الضرائب / مجموع الأصول.

R_3: صافي الربح قبل الضرائب / الموجودات المتداولة.

R_4: المبيعات / مجموع الأصول.

والجدول التالي يظهر نتائج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Springate

الجدول رقم (06) يبين تطور النسب المالية لنموذج Springate خلال الفترة 2019-2023

الوحدة: (بآلاف الدينار الجزائري)

البيان/ السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
رأس المال العامل	279،758,044	292,274،029	343,249,932	369,528،017	395,295,425
الربح قبل الفوائد والضرائب	94,076,648	94,076,648	94,617,409	84,651,376	104,846,003
صافي الربح قبل الضرائب	28,369,379	28,369,379	57,944,651	56,986,454	52,413,427
المبيعات	94,076،648	94,076,648	94,617,409	84,651,376	104,846,003
إجمالي الأصول	3,491,982,968	3,440,270,872	4,481,253,482	5,641,638,620	6,106,310,493

الموجودات المتداولة	3,468,445,259	3,416,206,546	4,456,450,329	5,613,907,087	6,078,968,736
R_1	0.08	0.085	0.0766	0.0655	0.0647
R_2	0.027	0.0273	0.0211	0.015	0.0172
R_3	0.0081	0.0083	0.0130	0.0101	0.0086
R_4	0.027	0.0273	0.0211	0.015	0.0172

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري.

ويمكن تفسير نتائج الجدول كالآتي:

- المؤشر R_1الذي يمثل رأس المال العامل بالنسبة للمجموع الأصول، نجد أنه في انخفاض من سنة إلى أخرى ، إلا أنه موجب مما يبين وجود فائض في السيولة في المدى القصير . إلا أنه قد تواجه المؤسسة صعوبات مالية خلال دورة الاستغلال.
- المؤشر R_2 الذي يمثل الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول أو ما يعرف بمعدل العائد على الاستثمار،يظهر من خلال النتائج أنه في انخفاض من سنة إلى أخرى ،وهذا يدل على أن البنك لم يقم بالاستغلال الجيد لأصوله،أو قام باستثمارات غير مربحة وهذا راجع إلى نقص في كفاءة وفعالية أداء المؤسسة خلال فترة الدراسة مما يجعلها تتجه نحو الفشل وعدم الاستقرار.
- المؤشر R_3 الذي يمثل صافي الربح قبل الضرائب بالنسبة للمجموع الأصول المتداولة ،حيث ارتفع من سنة 2019 إلى غاية 2021 ثم عاود الانخفاض في سنتي 2022 و2023 ،لكن نسبته ضئيلة حتى في السنوات الأولى وهذا راجع للتذبذب الحاصل في صافي الربح نظرا لزيادة التزاماتها مقارنة بالأصول للفترة محل الدراسة وهذا ما يعرض المؤسسة للخطر بالفشل المالي.
- المؤشر R_4 الذي يمثل المبيعات إلى مجموع الأصول، وهو كذلك في انخفاض من سنة إلى أخرى .

بعد إيجاد قيم (R) نعوض في المعادلة للحصول على قيمة (Z) الخاصة بكل سنة كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج تطبيق نموذج Springatet في البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023

النتيجة	Z=1.03R1 +3.07R2 +0.66R3 +0.4R4
0.1832	Z_{2019} =1.03(0.08) +3.07(0.027) +0.66(0.0081) +0.4(0.027)
0.187	Z_{2020}= 1.03(0.085) +3.07(0.0273) +0.66(0.0083) +0.4(0.0273)
0.160	Z_{2021}=1.03(0.076) +3.07(0.0211) +0.66(0.0130) +0.4(0.0211)
0.124	Z_{2022}=1.03(0.0655)+ 3.07(0.015) +0.66(0.0109) +0.4(0.015)
0.131	Z_{2023}=1.03(0.0647) +3.07(0.071) +0.66(0.0092) +0.4(0.0172)

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) ،أن قيم (Z) موجبة في كامل سنوات الدراسة لكن أقل من 0.862 وحسب نموذج Springate ،الأمر الذي يعني أن البنك يمر بمشاكل مالية تنعكس على عدم قدرته على تسديد الالتزامات المالية بالمطلوبات اتجاه الغير ،كما يدل على أنها مهددة بخطر الفشل المالي والإفلاس خلال سنوات الدراسة ،لذا على البنك مراجعة سياستها في إدارة أعمالها لمعرفة نقاط الخلل ومعالجتها .

ثانيا: تطبيق نموذج Sherood على مؤسسة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019-2023

سنقوم بتطبيق نموذج sherood الذي تطرقنا إليه في الجانب النظري على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2019-2023) ،وسوف نعتمد على معادلة النموذج التالية:

$$Z= 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيثأن:

X_1: صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2: الأصول السائلة / إجمالي الأصول.

X_3: إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.

X_4: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X_5: إجمالي الأصول / إجمالي المطلوبات.

X_6: إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

والجدول التالي يبين نتائج التنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Sherood

الجدول رقم (08)تطور النسب المالية لنموذج sherood للفترة 2019-2023

البيان /السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
صافي رأس المال العامل	279,758,044	292,274,029	343,249,932	369,528,017	395,295,425
الأصول السائلة	431,208,241	204,207,936	331,762,148	383,040,980	262,300,332
إجمالي حقوق المساهمين	303,295,773	316,338,355	368,053,085	397,259,550	422,637,182
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	94,076,648	94,076,648	94,617,409	84,651,376	104,846,003
إجمالي الأصول	3,491,982,968	3,440,270,872	4,481,253,482	5,641,638,620	6,106,310,493
إجمالي المطلوبات	3,188,687,195	3,123,932,517	4,113,200,397	5,244,379,070	5,683,673,311
الأصول الثابتة	23,450,440	23,969,984	24,733,498	27,602,949	27,134,318
X1	0.08	0.085	0.0766	0.0655	0.0647
X2	0.1235	0.0593	0.074	0.0679	0.0429
X3	0.0868	0.0919	0.0821	0.0704	0.0692
X4	0.027	0.0273	0.0211	0.0150	0.0172
X5	1,0951	1,1013	1,0895	1.0757	1.0743
X6	12.9334	13.1972	14,8807	14,3919	15.5757

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري

ويمكن تفسير نتائج الجدول كالآتي:

- المؤشر(X_1 مؤشر السيولة) والذي يمثل رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، نفسه يمثل المؤشر R_1 في نموذج Springate إذا يأخذ نفس التحليل.
- المؤشر (X_2 مؤشر السيولة) الذي يمثل الأصول السائلة أو القيم الجاهزة إلى إجمالي الأصول ،حيث نلاحظ أن قيم المؤشر في انخفاض من سنة إلى أخرى محل الدراسة ،وهذا راجع إلى تذبذب النقدية مقارنة بإجمالي الأصول لذا على البنك الموازنة بين السيولة والربحية، مما يعكس عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طيلة سنوات الدراسة.
- المؤشر (X_3 مؤشر الرفع) الذي يمثل إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول ،نلاحظ من خلال النتائج في الجدول أنه ارتفعت نسبته في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019،أما باقي السنوات عاودت وانخفضت النسبة وهذا يدل على تذبذب الأموال الخاصة بالبنك مقارنة بإجمالي الأصول.
- المؤشر (X_4 مؤشر الربحية) الذي يمثل صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول وكانت نسبته تقريبا منخفضة طيلة سنوات الدراسة .
- المؤشر (X_5 مؤشر ملاءة أو رفع) الذي يمثل إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات ، فكانت نتائجه متدنية من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى زيادة ديون قصيرة الأجل والطويلة.
- المؤشر(x_6 مؤشر الرفع) يعكس هذا المؤشر حقوق المساهمين إلى الموجدات الثابتة، حيث كانت نتائجه جيده لأنها شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة.

بعد إيجاد قيم (X) نعوض في المعادلة لإيجاد قيم (Z) الخاصة بكل سنة كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج تطبيق نموذج Sherood في البنك الوطني الجزائري للفترة 2019-2023

النتيجة	Z= 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6
5.91	Z_{2019}= 17(0.08)+ 9(0.1235) + 3.5(0.0868) + 20(0.027) + 1.2(1.0951)+ 0.1(12.9334)
5.48	Z_{2020}=17(0.085) +9(0.0593) +3.5(0.0919) + 20(0.273) +1.2(1.013) + 0.1(13.1972)
5.46	Z_{2021}=17(0.0766) +9(0.074) +3.5(0.0821) +20(0.0211) + 1.2(1.0895) + 0.1(14.8807)
4.99	Z_{2022}=17(0.0655) + 9(0.0679) +3.5(0.0704) + 20(0.0150) 1.2(1.0757) +0.1(14.3919)
4.90	Z_{2023}=17(0.0647) +9(0.0429) + 3.5(0.0692) +20(0.0172) +1.2(1.0743) + 0.1(15.575)

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (09) نجد أن قيمة النموذج بالنسبة للبنك الوطني الجزائري خلال السنوات من 2019 إلى غاية 2021 أي(Z محصورة بين **5≤Z>20** وهذه تمثل الفئة الثالثة ،والتي يصعب التنبؤ فيها بمخاطر الإفلاس والفشل المالي كما تعني أن أصوله المتداولة أكبر من خصومه المتداولة ،أما بالنسبة للسنتين 2022 و 2023 فإن قيمة (Z) محصورة بين **-5 ≤Z>5** وهنا البنك في الفئة الرابعة من درجة المخاطرة ،ويكون فيها معرض لمخاطر الإفلاس ،وهذا ما يشير ضعف البنك في تسديد التزاماته.

ثالثا : تحليل الفروقات بين نتائج نموذج Springate ونموذج Sherood

من خلال مقارنة تطبيق كل من نموذج Springate ونموذج Sherood على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة من (2019-2023) نستنتج مايلي:

1. اختلاف النتائج المتحصل عليها من عملية التنبؤ بالفشل المالي للبنك الوطني الجزائري من نموذج لآخر ،بسبب اختلاف النسب المالية والأوزان النسبية المكونة لكل منهما.
2. أظهرت نتائج **Springate** من خلال قيم (z) المتدنية طيلة سنوات الدراسة، والتي كانت أقل من (0.862) ، الأمر الذي يعني أن المؤسسة تمر بمشاكل مالية أي مهددة بخطر الإفلاس، أما نتائج (z) المحتسبة وفق نموذج **Sherood** فقد أظهرت أنها في السنوات المحصورة بين 2019 و 2021 تقع في الفئة الثالثة $\mathbf{5 \leq Z < 20}$ والتي تعني صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس، أما سنتي 2022 و2023 تقع في الفئة الرابعة من درجة المخاطرة ويكون فيها البنك معرض لمخاطر الإفلاس.
3. تقارب نتائج قيم (z) المتحصل عليها التي تظهر تدني الوضعية المالية لبنك الوطني الجزائري وأنه مهدد بخطر الإفلاس والفشل المالي في كلا النموذجين، خلال السنتين الأخيرتين 2022 و2023.
4. نتائج قيم نموذج **Springate** كانت أدق في تحليل الحالة المالية للبنك الوطني الجزائري لأنها بينت مخاطر الفشل المالي في كافة السنوات وهذا راجع لتدني قيمة (z) ، مقارنة ب نموذج **Sherood** لم يستطع التنبؤ بمخاطر الفشل المالي للسنوات 2019 إلى غاية 2021، أي مرحلة ضبابية غير معروفة مما يستوجب على البنك تقرير شامل ومفصل لوضعيته و قوائمه المالية.

وفي الأخير ومن خلال المقارنة بين النموذجين نجد أن نموذج **Springate** كان أكثر دقة واستطاع التنبؤ بمخاطر الإفلاس طيلة سنوات الدراسة للبنك الوطني الجزائري،على عكس نموذج **Sherood** الذي لم يستطع التنبؤ بمخاطر الفشل المالي خلال السنوات الأولى من الدراسة 2019 إلى غاية 2021 لي يعاود وتتضح الرؤية في السنتين الأخيرتين من دراسة.

خلاصة:

خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، حاولنا في المبحث الأول تسليط الضوء على تقديم البنك الوطني الجزائري أما المبحث الثاني تناولنا إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري وخدماته

أما في المبحث الثالث فتطرقنا الى الطريقة والأدوات التي سنعتمدها والتي تمثلت في نموذجي Sherrordو Springate للتنبؤ بالفشل المالي، كما بيننا مجتمع وعينة الدراسة والتي تمثلت في القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري BNA .

كما قمنا بعرض نتائج تطبيق نموذجي Sherrord و Springate على البنك عينة الدراسة وتحليلها وتفسيرها، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

أوضحت نتائج نموذج Sherrord أنه يصعب التنبؤ بالفشل المالي، ومنه يمكن القول إن النموذج لم ينجح في توقعاته بالفشل المالي.

أوضحت نتائج نموذج Springate أن البنك في وضعية مالية متدنية ومعرض لخطر الإفلاس والفشل المالي طيلة سنوات الدراسة، ومن هنا نستطيع القول أن النموذج بين نجاعته في دراسة حالة البنك.

يتسم موضوع التنبؤ بالفشل المالي في البنوك بأهمية بالغة، حيث شغل الكثير من الباحثين في مختلف دول العالم، ومنه حولنا في دراستنا هذه التي تناولت موضوع اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري BNA، فتطرقنا إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالموضوع، وذلك في محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي كانت ما يلي :

ما مدى فعالية إستخدام نموذجي Sherrod و Springate لاختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري BNA للفترة مابين 2019 و 2023 ؟

إذ تمت معالجة الموضوع من خلال فصلين، تبين أن الفشل المالي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه البنوك لما له من انعكاسات سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية.

ونظرًا لأهمية التنبؤ المبكر بالمشكلات المالية، فقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية نماذج التنبؤ الكمي في الكشف المبكر عن مؤشرات الفشل المالي، وذلك من خلال تطبيقها على البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2019 إلى 2023.

اختبار الفرضيات

تناولت الدراسة في جانبها النظري الإطار المفاهيمي للفشل المالي والنماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ به.

الفرضية الأولى

يمكن القول أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي أكثر دقة وفعالية في الكشف المبكر عن الفشل المالي التي توصل إليها الباحثون مثل نموذج sherrod، ونموذج springate ، ونموذج kida وقد بلغت هذه النماذج دقة عالية في التنبؤ بالفشل المالي.

النماذج الكمية هي الأفضل والأحسن للكشف المبكر لاحتمال الفشل المالي وهذا من خلال الدراسات، وأن نموذج springate أثبت نجاحه و صلاحيته في التنبؤ بالفشل المالي.

صحة الفرضية

الفرضية الثانية:

يمكن الاعتماد على نماذج حديثة وتبنّي تقنيات جديدة للتنبؤ بالإفلاس يجنّب البنك التي تعاني من فشل مالي ليست بالضرورة التي تعرضت للتصفية وتوقف نشاطها.

صحة الفرضية

الفرضية الثالثة:

نموذجي sherrod و springat لا يتسمان بالدقة العالية على التنبؤ بالوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA، ومنه يمكن القول إن النموذج لم ينجح في توقعاته بالفشل فإن البنك مهدد بمخاطر الإفلاس.

نفي الفرضية

الفرضية الرابعة:

توجد فروقات في نتائج النموذجين المستخدمين في التنبؤ بالفشل المالي عند تطبيقها على البنك الوطني الجزائري BNA لأن نموذج springate كان أكثر دقة في التنبؤ بمخاطر المهددة بإفلاس البنك الوطني الجزائري BNA .

نفي الفرضية

النتائج:

نستخلص من هذه الدراسة مجموعة من النتائج تتمثل في:

- تقارب نتائج z في كلا النموذجين springate وsherrod في السنتين الأخيرتين 2022، 2023 دلالة على تدني الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري، أي مهدد بخطر الإفلاس والفشل المالي.
- كما كانت نتائج النموذج springate دقيقة في تحليلها للحالة المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة محل الدراسة وبينت مخاطر الفشل المالي طيلة السنوات الخمس.
- أوضحت نتائج نموذج springate أنه يمكن التنبؤ بالفشل المالي طيلة الفترة الممتدة بين 2019 إلى 2023 لأن قيمة z كانت متدنية خلال كامل الفترة محل الدراسة أي أقل من 0.862 ، وهذا يعني أن البنك يمر بمشاكل مالية أي معرض لخطر الإفلاس.
- أوضحت نتائج نموذج sherrod أنه يصعب التنبؤ بالفشل المالي في البنك عينة الدراسة نضرا لأن قيمة Z وقعت خرجت من فئات درجة المخاطرة أي بين، ومنه يمكن القول إن النموذج لم ينجح في توقعاته بالفشل المالي في الفترة الممتدة بين 2019الى 2021، بينما السنتين 2022 و2023 فإن البنك مهدد بمخاطر الإفلاس

الاقتراحات :

اعتمادا على ما سبق ذكره يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات المتمثلة في مايلي:

- ضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي من طرف البنوك لتجنب الوقوع في الإفلاس.
- محاولة الاهتمام أكثر بموضوع التنبؤ بالفشل المالي في البنوك .
- تبني نموذج springate والاعتماد عليه للتنبؤ بالفشل المالي في البنوك .
- ضرورة الاستعانة بنماذج التنبؤ الأخرى التي تتباين نتائجها من نموذج لأخر للوقوف ضد مخاطر الفشل المالي.
- إدماج مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي ضمن أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية.
- تعزيز قدرات المحللين الماليين دخل البنوك على استخدام وتفسير نتائج النماذج التنبؤية.
- تحديث البيانات المالية بشكل دوري لضمان فعالية تطبيق النماذج الكمية.
- ضرورة التنسيق بين الجهات الرقابية والبنوك لاعتماد أدوات إنذار مبكر للفشل المالي .

أفاق الدراسة: من خلال بحثنا تبينا لنا أن هناك جوانب كثيرة جديرة بالدراسة نقترحها لتكون إشكاليات بحوث نأمل أن تكون محل دراسة مستقبلا:

- أثر كفاءة الأداء على ربحية البنوك العمومية الجزائري .
- نموذج camels كأداة لتقييم كفاءة البنوك التجارية.
- تقييم أداء البنوك باستخدام مغلف البيانات.

المراجع

I. الكتب:

1. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ والفشل) ، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع ، الأردن 2000.
3. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، 2000.
4. شاكر نبيل عبد السلام، الفشل المالي للمشروعات، دار القاهرة للنشر والتوزيع الإلكتروني للكتب العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
5. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial Inc، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
6. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2010.
7. محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
8. محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، محمود إبراهيم نور، أنس علي قضاه، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
9. ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية دار المحمدية العامة الجزائر.

2. الاطروحات:

1. بوطبة صبرينة، محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2021 .
2. جرودي رندة ،أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، دراسة قياسية 2008-2018، أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020.

3. ماجي عبد المجيد، تفعيل الأداء المالي لأنشطة المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2019.
4. مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2014.
5. خليل غربي، دور المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2023.

3. المذكرات:

1. جليلة بن خروف ،دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات Canghaz، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
2. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012 ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2015.
3. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة،2008.
4. هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

4. المقالات والدراسات:

1. أثير عباس عبادي، رياض مزهر عبد الله، اختبار مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي sherrod–Springate دراسة تطبيقية مصرف بغداد، مجلة المنصور، العدد36، العراق، 2022.
2. عباس علوان شريف المرشدي، استعمال نموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف الخاصة في العراق –بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل،2018 .
3. عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مقال منشور في مجلة الباحث العدد رقم 04،2006 .
4. لنا عبد الرضا عباس، مدى إمكانية مساهمة معدل النمو المستدام في التنبؤ بالفشل المالي للوحدات –بحث تطبيقي لعينة من الوحدات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الممتدة بين عامين 2009–2010، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر الوطني الثالث، 2018 .
5. محمد فرج الصفراني آخرون، إمكانية استخدام نموذج Kida في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة 2014– 2017، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد 16،2020.
6. نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ (حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة 2013–2019)،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2020.
7. لار برهان صابر وزكي حسين قادر، تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة في إقليم كردستان، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الملجد 18 العدد 59، 2022.

5. المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

الملحق رقم 01

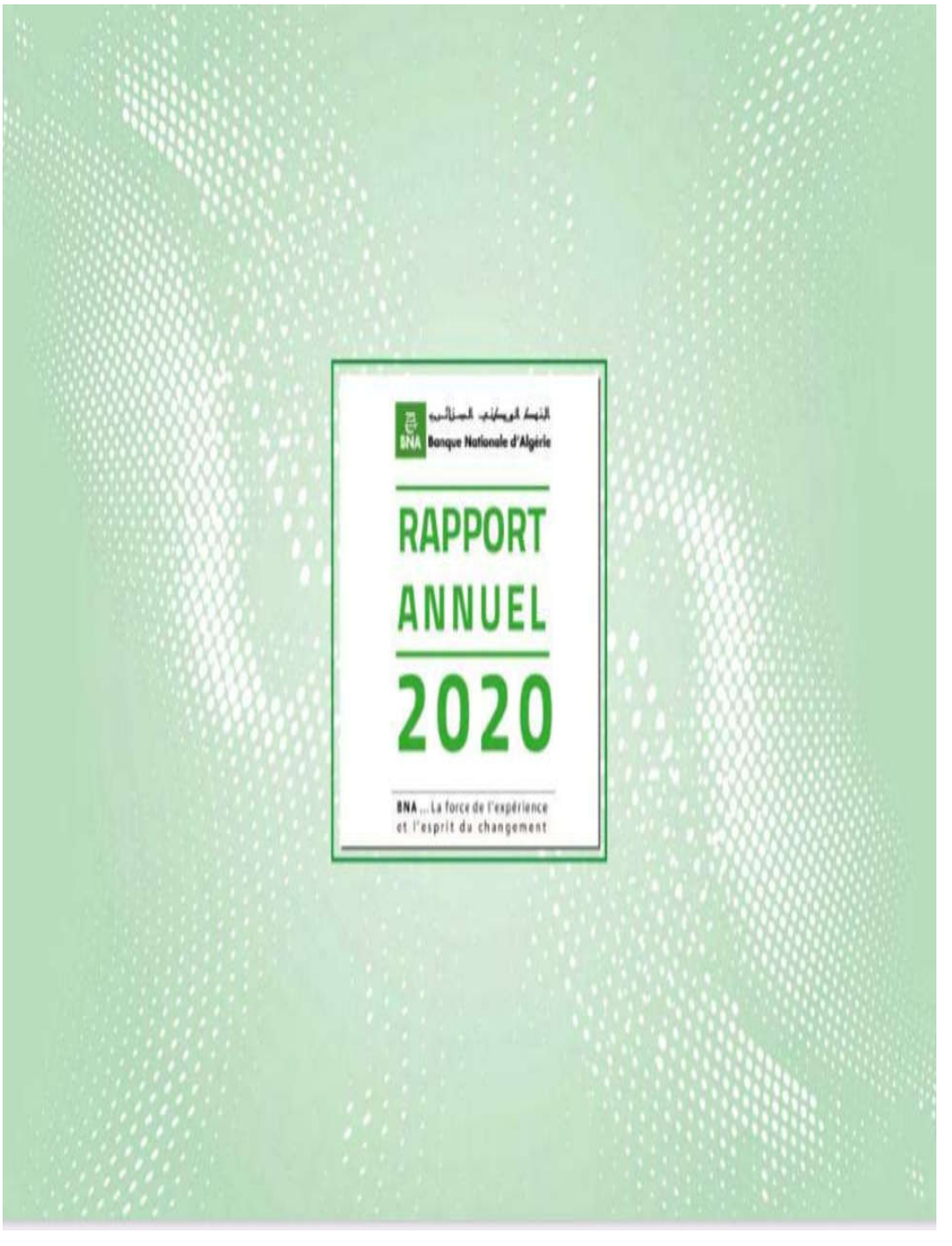

1.6. الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	204 207 936	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	248	256
أصول مالية جاهزة للبيع	413 426 493	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	523 239 376	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	2 117 718 812	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 820	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	8 428 662	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	1 008 872	751 736
أصول أخرى	47 818 018	56 972 992
حسابات التسوية	55 834 995	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء عقارات استثمارية	31 488 186	27 620 374
الأصول الثابتة المادية	22 961 112	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	94 342	86 689
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الأصول	2020	2019
البنك المركزي	50 000 000	-
ديون تجاه الهيئات المالية	564 645 009	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 901 513 860	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	28 606 720	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	5 357 323	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 553	537 603
خصوم أخرى	109 956 773	139 136 132
حسابات التسوية	101 736 450	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	33 705 906	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	117 796 216	119 836 510
ديون تابعة	205 672 488	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	123 470 345	114 406 150
فارق التقييم	4 404 218	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	23 047 665	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

2.6. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
الالتزامات المقدمة	**899 978 068**	1 050 975 856
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 626 660	8 103 474
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	531 579 642	668 134 124
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	97 217 670	105 886 843
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	261 554 097	268 851 415
التزامات أخرى ممنوحة		
التزامات محصل عليها	**885 287 321**	**852 575 372**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	319 991 748	287 279 799
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 573**	**565 295 573**

3.6. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	134 401 409	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	- 53 050 438	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 241 709	2 153 578
- عمولات (اعباء)	- 26 690	- 16 502

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	1	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	723 344	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	339 396	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**94 076 648**	**94 076 648**
- أعباء استغلال عامة	- 21 756 434	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 529 067	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	**70 791 147**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 87 266 334	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	44 844 566	44 844 566
ناتج الاستغلال	**28 369 379**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**28 369 379**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 9 305 185	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	**19 064 194**	**19 064 194**

الملحق رقم 02

الميزانية

(بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2022	2021
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	383 040 980	331 762 148
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	236	246
أصول مالية جاهزة للبيع	709 277 646	413 719 493
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	571 602 223	612 819 121
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 624 279 615	1 438 578 088
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق	1 881 080 287	1 510 752 061
الضرائب الحالية - الأصول	21 442 306	4 821 590
الضرائب المؤجلة - الأصول	3 752 467	1 523 706
أصول أخرى	328 410 898	66 935 395
حسابات التسوية	63 490 346	45 824 597
إشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء عقارات إستثمارية	31 282 550	31 237 590
عقارات إستثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23 850 482	23 209 792
الأصول الثابتة غير المادية	128 584	69 655
فارق الحيازة	-	-
إجمالي الأصول	5 641 638 620	4 481 253 482

الخصوم	2022	2021
البنك المركزي	947 095 896	761 489 186
ديون تجاه الهيئات المالية	950 924 340	700 002 151
ديون تجاه الزبائن	2 456 667 304	2 022 287 511
ديون ممثلة بورقة مالية	38 715 114	33 390 930
الضرائب الجارية - خصوم	10	17 047 559
الضرائب المؤجلة - خصوم	546 530	537 790
خصوم أخرى	384 239 265	132 959 651
حسابات التسوية	125 893 131	100 213 097
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	44 868 592	44 044 595
إعانات التجهيز - إعانات أخرى للإستثمارات	-	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	67 702 423	82 106 618
ديون تابعة	207 776 142	206 684 712
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	0
الإحتياطات	173 935 878	142 221 150
فارق التقييم	19 950 323	12 436 597
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
(-/+) ترحيل من جديد	-	15 024 250
(-/+) نتيجة السنة المالية	59 206 466	46 690 479
مجموع الخصوم	5 641 638 620	4 481 253 482

خارج الميزانية

(بآلاف الدينار الجزائري)

الإلتزامات	2022	2021
الإلتزامات المقدمة	683 304 217	652 357 532
إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 318 840	9 537 115
إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	364 558 844	311 592 293
إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	61 574 702	81 453 197
إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	247 851 831	249 774 927
إلتزامات أخرى ممنوحة	-	-
إلتزامات محصل عليها	860 922 829	876 604 584
إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-
إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	296 745 515	311 309 012
إلتزامات أخرى المحصل	**564 177 314**	**565 295 572**

حسابات النتائج

(بآلاف الدينار الجزائري)

التعيين	2022	2021
+ فوائد ونواتج مماثلة	168 235 218	146 275 080
- فوائد وأعباء مماثلة	- 88 714 746	- 55 882 189
+ عمولات (نواتج)	2 723 304	2 373 492
- عمولات (أعباء)	- 33 353	- 56 268
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	- 7	- 2
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	2 082 869	1 523 098
+ نواتج النشاطات الأخرى	358 091	384 198
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**84 651 376**	**94 617 409**
- أعباء استغلال عامة	- 22 871 198	- 22 778 789
- مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	- 1 600 292	- 1 543 960
الناتج الأجمالي للإستغلال	**60 179 886**	**70 294 660**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 34 297 499	- 64 516 626
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31 104 067	52 166 617
ناتج الاستغلال	**56 986 454**	**57 944 651**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	-	-
+ العناصر الغير العادية (نواتج)	-	-
- العناصر الغير العادية (أعباء)	-	-
ناتج قبل الضريبة	56 986 454	57 944 651
ضرائب على النتائج وما يماثلها	2 220 012	- 11 254 172
الناتج الصافي للسنة المالية	**59 206 466**	**46 690 479**

الملحق رقم 03

ETATS FINANCIERS

BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2023	2022
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	262 300 332	383 040 981
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	222	236
Actifs financiers disponibles à la vente	1 117 940 595	709 277 646
Prêts et créances sur les institutions financières	592 448 142	571 602 223
Prêts et créances sur la clientèle	1 805 305 216	1 624 279 615
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 885 812 038	1 881 080 286
Impôts courants - Actif	7 147 435	21 442 306
Impôts différés - Actif	1 714 330	3 752 467
Autres actifs	317 874 136	328 410 898
Comptes de régularisation	52 537 535	63 490 346
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	37 603 085	31 282 550
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	25 419 988	23 850 482
Immobilisations incorporelles nettes	207 439	128 584
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**6 106 310 493**	**5 641 638 620**

PASSIF	2023	2022
Banque centrale	947 095 896	947 095 896
Dettes envers les institutions financières	890 607 702	950 924 340
Dettes envers la clientèle	2 940 934 639	2 456 667 304
Dettes représentées par un titre	45 408 253	38 715 114
Impôts courants - Passif	0	10
Impôts différés - Passif	544 178	546 530
Autres passifs	348 315 918	384 239 265
Comptes de régularisation	160 174 351	125 893 131
Provisions pour risques et charges	35 490 117	44 868 592
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	77 287 269	67 702 423
Dettes subordonnées	208 273 944	207 776 142
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	208 142 344	173 935 878
Ecart d'évaluation	29 541 044	19 950 323
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	-
Résultat de l'exercice (+/-)	50 377 632	59 206 466
TOTAL DU PASSIF	**6 106 310 493**	**5 641 638 620**

HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2023	2022
ENGAGEMENTS DONNES	**635 805 383**	**683 304 217**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 531 696	9 318 840
Engagements de financement en faveur de la clientèle	335 558 649	364 558 844
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	35 443 317	61 574 702
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	255 271 721	247 851 832
Autres engagements donnés	-	-
ENGAGEMENTS REÇUS	**901 354 960**	**860 922 829**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	337 177 646	296 745 515
Autres engagements reçus	**564 177 314**	**564 177 314**

COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2023	2022
+ Intérêts et produits assimilés	212 358 029	168 235 218
- Intérêts et charges assimilées	-114 370 794	- 88 714 746
+ Commissions (produits)	3 448 636	2 723 304
- Commissions (charges)	-112 978	- 33 353
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-14	- 7
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	3 100 192	2 082 869
+ Produits des autres activités	422 931	358 091
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**104 846 003**	**84 651 376**
- Charges générales d'exploitation	-26 567 074	- 22 871 198
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 674 016	- 1 600 292
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**76 604 913**	**60 179 886**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 925 297	- 34 297 499
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	40 733 811	31 104 067
RESULTAT D'EXPLOITATION	**52 413 427**	**56 986 454**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	**52 413 427**	**56 986 454**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-2 035 795	2 220 012
RESULTAT NET	**50 377 632**	**59 206 466**